



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2015 - العدد: 8

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 8 شعبان 1436

الموافق 26 ماي 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة ص 03
- عرض ومناقشة نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب؛
 - رد السيد وزير الثقافة.
- 2 - تدخل كتابي ص 38

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة

المنعقدة يوم الثلاثاء 8 شعبان 1436

الموافق 26 ماي 2015

الرئاسة: السيد جمال قيقان، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الثقافة؛

- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

وبين الحكومة، والمواد 53 و54 و55 و56 و57 و59 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في أعمالنا؛ وبداية أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة، وزير الثقافة، لتقديم مشروع القانون المذكور أنفا، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الثقافة: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أعرض على مجلسكم الموقر، مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، وهو المشروع الذي حظي بإثراء واسع في المجلس الشعبي الوطني، وبنقاش على مستوى لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة لمجلس الأمة.

نلتقي حول مشروع قانون، نريده أن يكون وثبة في المسار الصحيح لإعادة المكانة التي يستحقها الكتاب، باعتبار أن الكتاب هو أصل المعرفة، لا يمكن لأي أمة أن تحقق نهضة خارج الكتاب وخارج المعرفة.

فبقدر ما هو أداة ثقافية تعبر عن الإبداع الأدبي بكل أشكاله وعن ذاكرة الأمة وتاريخها وتراثها، فهو الوسيلة المفضلة لنقل العلوم والمعارف بكل أبعادها وأشكالها.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم؛ الجلسة مفتوحة.

بداية، ونيابة عن رئيس مجلس الأمة المحترم، وباسم زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس، أتقدم بالتهاني لمعالي وزير الثقافة، السيد عز الدين ميهوبي، على الثقة التي وضعت فيه مؤخرا، على رأس هذه الوزارة، فهنيئا لك سيدي وتمنيتي لك بالنجاح والتوفيق، ولا شك أنك ستقدم المزيد لهذا القطاع، كوننا نعيش في بلد ذي مساحة شاسعة وثقافات متنوعة من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه.

أيضا أقدم التهاني إلى زميلنا وأخينا، وزير العلاقات مع البرلمان، السيد طاهر خاوة، لحضوره لأول مرة معنا، فمرة ثانية هنيئا لكما وموفقين إن شاء الله.

كما أرحب بكل إطارات القطاعين وبالزميلات والزملاء وأسرة الإعلام، فأهلا وسهلا بكم.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، تقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.

إذن، استنادا إلى أحكام الفقرة 3 من المادة 120 من الدستور، وطبقا لأحكام المادة 39 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما

السيدات والسادة،
إن الغاية من هذا المشروع، كما جاء في بيان مجلس الوزراء، يوم 29 سبتمبر 2013، هو تطوير وتشجيع تأليف الكتاب المنتج بالجزائر وتسويقه وتيسير رواجه وتوزيعه. وتعتمد فلسفة هذا المشروع، المستمدة من أهداف السياسة الوطنية للكتاب، على توفير الظروف المناسبة المحفزة للأنشطة المتعلقة بصناعة الكتاب وتوزيعه وترقيته وجعله في متناول الجمهور الواسع، دون تمييز بين جهات الوطن.

وعليه فإنه يهدف إلى:

- 1 - تطوير الصناعة الوطنية للكتاب،
 - 2 - مواكبة حركية الإبداع ودعمها،
 - 3 - جعل الكتاب في متناول القراء، من منطلق إيماننا بترقية وتجسيد مفهوم الخدمة العمومية للثقافة.
- لذا، شملت أحكام هذا المشروع مختلف الجوانب المتصلة بأنشطة الكتاب وسوقه وحددت جملة من المبادئ الهامة والقواعد الأساسية، ومنها:
- 1) جعل ترقية أنشطة الكتاب من مسؤوليات الدولة، التي تتولى دعم ومواكبة حركية التأليف والنشر والطبع والتوزيع والبيع والترجمة والتكوين وترقية المطالعة العمومية، التي يضطلع بها المتعاملون في القطاعين العام والخاص.

(2) الارتقاء بالنشر من نشاط خدماتي إلى نشاط إنتاجي بمعنى منح سوق الكتاب بعدا اقتصاديا، بما يؤهله للاستفادة من المزايا الجبائية، المخصصة لأنشطة الإنتاج في مجال الكتاب.

(3) إلزام الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية، على اقتناء حاجياتها من الكتب محليا، لدى مكاتب البيع الواقعة في إقليم الولاية، وهذا يعد مهما جدا، حتى نتمكن السوق من أن تتخلص من ذهنية المركزية إلى اللامركزية.

(4) تكريس مبدأ السعر الموحد للكتاب المطبوع والرقمي، لما يكون لنفس العنوان والمؤلف والطبعة والناشر والمستورد وتكريس مبدأ دعم الدولة لإيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة، وهذا بعد ديمقراطي، يجب أن نحرص عليه، وبعد اجتماعي، يجب أن نحافظ عليه.

إن مشروع القانون الموضوع أمامكم، إنما هو حامل لرؤية مستقبلية، إنما استبق الكثير من الأشياء، لأنه يناقش قضايا راهنة، من بينها الثورة الرقمية والتكنولوجية التي أنتجت شكلا جديدا من المعرفة.

فالكتاب هو تلك السلعة النافعة، التي لا تنتهي مدة صلاحيتها، لأنها سلعة فكرية تكبر قيمتها كلما زاد أمدها والكتاب في النهاية يمثل القوة الهادئة داخل أي مجتمع، والقوة الناعمة داخل أي شعب.

كما أن الكتاب هو ذلك المجال الأرحب للتعبير الأدبي والفكري والثقافي عموما، الذي يضمه الدستور في مبادئه الديمقراطية، من خلال ممارسة حرية الإبداع والفكر والتعبير. إن هذه المنطلقات الأساسية تلقي على الدولة مسؤوليات عديدة في النهوض بمختلف الحلقات المشكلة لصناعة الكتاب وترقيته وتعميم المطالعة العمومية، لاسيما بعد التراجع الرهيب الذي شهده هذا القطاع في منتصف سنوات الثمانينيات، على امتداد ما يقارب 15 سنة إلى أن جاءت توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في بداية الألفية الحالية، للشروع في مسار إصلاحية متواصل، حيث جعل من الكتاب الركيزة الأساسية للعمل الثقافي، بإقراره جملة من الإجراءات الهامة على غرار:

- إقرار تحفيظات جبائية وجمركية لصالح الكتاب وصناعته،

- إنشاء المركز الوطني للكتاب بمرسوم رئاسي،
- إقرار مشروع إنجاز مكتبة للمطالعة العمومية، في كل البلديات بما يفوق 1541 مكتبة، فضلا عن المكتبات الأخرى المتخصصة، كالمكتبات الجامعية وبعض الملحقات التي كانت تابعة في فترة ما للمكتبة الوطنية الجزائرية، والذي يجري العمل على إتمامه، يعني مشروع إنجاز مكتبات عمومية في كل البلديات ومكتبات ولائية كبرى.
- تسخير الوسائل المالية، لتنفيذ المشاريع السنوية للنشر، في إطار الصندوق الوطني لدعم الفنون والآداب.

ثم إن من بين مظاهر الاهتمام بالكتاب والتي جاءت من خلال الرعاية المتواصلة لفخامة رئيس الجمهورية، لعدد الفعاليات المتعلقة بالثقافة والكتاب من بينها جائزة علي معاشي التي تمنح للأدباء والمبدعين الجزائريين، بمعنى أنها تدخل في صميم قلب ما ينتج من فكر وأدب وهناك أيضا الصالون الدولي للكتاب.

القانوني، لأن الناشرين الجزائريين لا يحترمون كثيرا مسألة الإيداع القانوني ولا يقومون بهذا العمل، لأن الكتاب هو إرث الأمة ويجب كلما صدر كتاب، يجب أن توضع نسخ منه في المكتبة الوطنية، حتى تطلع عليه الأجيال القادمة، لكن - للأسف - الناشر الجزائريون أحيانا لا يقومون بهذا، ربما لنقص المهنية أو ربما لإهمال في هذا المجال.

(13) فتح مجال نشر الكتاب المدرسي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين وإخضاعه إلى موافقة وزارة التربية الوطنية.

(14) إخضاع الكتب التي تدخلها الهيئات الأجنبية، والهبات الخارجية إلى موافقة وزارة الثقافة، لما تكون الكتب موجهة للجمهور وهذا أمر طبيعي ونراه ضروريا.

(15) وأخيرا، منح آجال محددة لإصدار كافة النصوص التطبيقية لهذا القانون، بمعنى علينا أن نسرّع في عملية إصدار النصوص التطبيقية، حتى نمكن القانون من أن يأخذ مجراه.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

إن مصادقة مجلسكم الموقر على هذا المشروع، من شأنها أن تمكننا من:

- 1 - تحريك وتطوير الصناعة الوطنية للكتاب.
 - 2 - مواكبة حركية الإيداع ودعمها.
 - 3 - جعل الكتاب في متناول القراء، تجسيدا لمفهوم الخدمة العمومية للثقافة، كون الثقافة تصنف ضمن الجيل الثاني لحقوق الإنسان.
- أخيرا، أشكر لكم حسن الإصغاء وأتمنى أن تكون مناقشتكم لهذا المشروع مفيدة لنا ومثيرة له وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على عرضه مشروع هذا القانون؛ الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، ليقرأ على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع، فليفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

(5) تكريس مبدأ دعم الدولة للكتاب المنشور في الجزائر وللترجمة والكتاب المنشور أيضا باللغة الوطنية الأمازيغية ولكتاب الطفل والكتاب الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة، أو لنصحح ونقول ذوي القدرات الخاصة، هذا أفضل.

(6) إلزام مؤسسات السمعي البصري من بث حصص تخص الكتاب، لأن مسألة ترويج الكتاب هي مسألة تدخل الخدمة العمومية لمختلف وسائل الإعلام.

(7) تشجيع المطالعة العمومية، لاسيما في المؤسسات التربوية والمؤسسات العقابية وربما أيضا إيصالها إلى مؤسسات أخرى كالمستشفيات وغيرها.

(8) تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، في القطاعين العام والخاص، من إنشاء مؤسسات تكوين في مهن الكتاب؛ وهذه مسألة أيضا حيوية ومهمة، ولم لا تنشأ شهادة ماستر لصناعة الكتاب؟ وحتى ننجح في صناعة الكتاب يجب أن نرتقي بالتكوين وبهذا الجانب المهم.

(9) توحيد سعر الكتاب عبر التراب الوطني، بما يضمن العدالة بين المواطنين وبند المضاربة والممارسات غير المشروعة، وهذه مرتبطة بما سبق أن أوردته.

(10) تحديد المسؤوليات، فيما يتعلق بالجوانب المتصلة بمنح الرخص ومنها الكتاب الديني، وإخضاع طبع المصحف الشريف لاحترام النص القرآني ورسمه كذلك، وهذا يخضع لموافقة الشؤون الدينية، يعني موضوع المصحف موضوع حساس ويجب أن ننتبه إلى أن حالات الاختراق تحدث أحيانا في وجود بعض المصاحف التي لا تتناسب وطبيعة المجتمع الجزائري.

(11) ضبط القواعد المتصلة بتسويق الكتاب، بما يضمن احترام ثوابت الأمة والمصلحة الوطنية والنظام العام للحد من الترويج للفكر السام والفتن التي تخرج من بطون بعض الكتب.

(12) إخضاع الكتب المنشورة في الجزائر إلى إظهار بيانات محددة، على غرار ما هو معمول به عالميا، كنشر الرقم المعياري الموحد للكتاب والإشارة إلى الإيداع القانوني وسعر الكتاب، وهذا موضوع يمكنني أن أفصل فيه كثيرا، لأنني في الفترة التي قضيتها في المكتبة الوطنية، جعلتني أطلع على وضع جد معقد، فيما يتعلق بمسألة (ISBN) أو الرقم المعياري الموحد للكتاب وكذا الإيداع

وتنظيمية لترقيته، ضمن معايير الجودة والاحترافية، ترمي إلى وضع إطار معياري ذي طابع تشريعي، يوجه لتأطير جميع الأنشطة المتصلة بالكتاب ولهذا بادرت الحكومة بمشروع قانون يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.

هذا، وفور إحالة النص على اللجنة، من قبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بتاريخ 07 ماي 2015، عقدت اجتماعا بدعوة من رئيسها السيد عبد القادر كمنون، يوم الإثنين 11 ماي 2015، عكفت فيه على دراسة ومناقشة الأحكام التي تضمنها النص، واستمعت إلى عرض قدمته السيدة نادية لعبيدي، وزيرة الثقافة، ممثلة للحكومة سابقا بحضور السيد خليل ماحي، وزير العلاقات مع البرلمان -سابقا- تطرقت فيه بالتفصيل إلى أسباب ودواعي المبادرة بهذا النص وإلى مختلف المحاور والأحكام التي تضمنها.

إثر هذا العرض، استمعت السيدة ممثلة الحكومة إلى أسئلة وانشغالات أعضاء اللجنة وأجابت عليها بتقديم المزيد من التوضيح.

عقب هذا، عقدت اللجنة جلسة عمل، برئاسة رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل الردود التي قدمتها ممثلة الحكومة، بخصوص مداخلات أعضاء اللجنة، وضمنت ذلك كله باختصار في هذا التقرير التمهيدي.

الأحكام التي تضمنها النص

يحتوي نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب على أحكام جديدة، تهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بأنشطة وسوق الكتاب، وهي الأحكام التي نستعرضها فيما يلي:

- وضع الإطار القانوني المتعلق بجميع الأنشطة المتصلة بسلسلة الكتاب،

- وضع الآليات الكفيلة بضبط سوق الكتاب،

- وضع قواعد خاصة باستيراد وتوزيع الكتاب،

- دعم التكوين في مجال ومهن الكتاب،

- تشجيع الترجمة،

- ترقية ودعم الكتاب العلمي والتقني،

- وضع الكتاب في متناول المواطن وفي ظروف مماثلة عبر كافة التراب الوطني،

- دعم وترقية المطالعة العمومية وتعميمها،

- تحفيز الاستثمار في مجال الكتاب،

- النص على عقوبات في حالة ارتكاب مخالفات

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الثقافة، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أهني معالي وزير العلاقات مع البرلمان مجددا على الثقة التي وضعت فيه وأثني أيضا بالتهنئة لمعالي وزير الثقافة، ممثل الحكومة وهو مثقف وأقول له هذا البيت:

خذ ما رأيت ودع ما سمعت به

في طلعة البدر ما يغنيك عن زحل

تتشرف لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة

لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.

المقدمة

في عصر يتميز بالمنافسة التكنولوجية، تواجه القراءة تحديات كثيرة جعلت الاتجاه نحو الكتاب يضعف، وقد سعت الدولة الجزائرية ومنذ السنوات الأولى للاستقلال، لإيجاد السبل الكفيلة لتطوير قطاع الكتاب وجعله من ضمن أهم الانشغالات الوطنية، تجسدت بإنشاء هيئتين ذاتي أهمية بالغة، تهتم بنشر وتوزيع الكتاب بكل أنواعه وهما: الشركة الوطنية للطباعة والنشر والمعهد التربوي الوطني، وتواصل هذا المجهود لتدعيم القطاع العمومي للكتاب، بإنشاء ديوان المطبوعات الجامعية والديوان الوطني لحقوق المؤلف.

واليوم وبدخول الكتاب مرحلة حيوية، بتزايد دور النشر والطبع للقطاع الخاص، تم تدعيم قطاع الكتاب بإنشاء مركز وطني للكتاب الذي يعد مرصدا للأنشطة والمعطيات المتصلة بالكتاب وتطويره، وذلك لتشجيع الكتابة والإبداع الأدبي، مع إعادة نشر أعمال مرجعية ونشر عناوين جديدة، لإثراء الرصيد الوثائقي للمكتبات والمطالعة العمومية، بالإضافة إلى فتح مكتبات عبر كافة التراب الوطني.

إن المجهودات التي بذلت لتدعيم قطاع الكتاب، تؤكد على الاهتمام الكبير الذي يعرفه المشهد الثقافي الجزائري، لكن وفي ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، وما يفرضه مجتمع المعلومات من تحديات ورهانات، وتراجع نسبة المقروئية لدى المواطن، استوجب وضع استراتيجية شاملة

- الإجراءات المعتمدة للقضاء على ظاهرة تفشي الأخطاء في الكتاب المدرسي وكذا الكتب الدينية.

- إنعدام وجود استثناءات، في المادة 19 من نص القانون، في ترجمة كتب تأسس بتاريخ الجزائر والدين الإسلامي.

- تحديد الأشخاص الذين يمكنهم بموجب نص القانون فتح مكاتب خاصة ببيع الكتب .

- تحديد الجهة التي تعمل على احترام ما نصت عليه المادة 8 من نص القانون.

- وضع الآليات المعتمدة بالنسبة للصالحون الدولي للكتاب وترقية عمله وتعميم صالونات وطنية على كل الولايات.

- سبب غياب الاحترافية لدى بعض الناشرين وموقف الوزارة حيال ذلك .

تحديد الآليات المعتمدة، لوضع مقاييس مضبوطة للكتاب، لاسيما الكتاب الموجه للطفل .

- الإجراءات المتخذة لتمديد الحجم الساعي لعمل المكتبات التابعة لوزارة الثقافة لغاية الفترة الليلية، للسماح للطلبة من الاستفادة لوقت أطول من خدماتها.

3 - رد ممثلة الحكومة:

وفيما يلي - باختصار - رد ممثلة الحكومة على مداخلات أعضاء اللجنة:

فيما يخص السؤال المتعلق بالطرق المتبعة لتشجيع المطالعة العمومية وتدعيمها، أجابت السيدة الوزيرة أنه سيتم التنسيق مع وزارة الاتصال على وضع دفتر شروط يلزم القنوات التلفزيونية والإذاعية ببرمجة حصص للترويج للكتاب ومؤلفه.

أما ما تعلق بتحفيزها لدى الأطفال - أي القراءة - أفادت السيدة ممثلة الحكومة - سابقا - أنها تؤكد على المؤلف في هذه الحصص المبرمجة، حتى تنشأ لدى أطفالنا رموز إيجابية في ذلك الشخص الذي ألف كتابا ويتحدث عنها، وبالتالي سنعمق حب القراءة والمطالعة فيهم؛ وأضافت أنه تمت ملاحظة هذا الأمر، من خلال التظاهرة المتمثلة في "القراءة في احتفال"، التي نظمت هذه السنة على المستوى الوطني وفي تاريخ موحد، وستكون موعدا ينتظره الأطفال في عطلة الربيع من كل سنة، أين يتسلى فيها الطفل تارة ويقراً تارة أخرى وبالتالي يتولد عنده حب القراءة.

أما بالنسبة للأشخاص الذين يمكنهم فتح مكاتب

لأحكام هذا القانون.

عرض ومناقشة نص القانون

1 - عرض ممثلة الحكومة:

قبل الشروع في مناقشة نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، قدمت ممثلة الحكومة - سابقا - عرضا مفصلا حول محتوى نص القانون، وأوضحت أنه يأتي في إطار إرساء استراتيجية وطنية، للنهوض بقطاع الكتاب على مختلف المستويات، أمام ما يفرضه مجتمع المعلومات من تحديات ورهانات تستوجب التمسك بالقيمة التربوية والعلمية للكتاب وترسيخ الميل للقراءة لدى الناشئة لتنمية القدرات العقلية، ومواكبة التغيرات التي يعرفها المجتمع، مع ترقية صناعته وتنظيم تسويقه وتوزيعه.

2 - أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة:

خلال المناقشة، عبر أعضاء اللجنة عن آرائهم، من خلال الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي طرحوها حول الأحكام التي تضمنها النص وتمحورت أغلبها فيما يلي:

- الآليات التي تركز عليها الوزارة الوصية لتشجيع ثقافة القراءة والاطلاع والمعرفة لدى طلبة التعليم العالي وتدعيم ثمن الكتب المتعلقة بهذه الفئة.

- الطرق المتبعة لتشجيع المطالعة العمومية وتدعيمها وخاصة لدى الأطفال .

- تحديد الجهة التي تقوم بالإحصائيات الخاصة بنسبة المقروئية في الوطن وكذا دور مديريات الثقافة في هذا المجال .

- ترقية التكوين في مهن الكتاب .

- الأسس التي تركز عليها الوزارة الوصية في الموافقة على الكتب القادمة من الخارج .

- الآليات المعتمدة لإيصال الكتاب بنفس السعر الموحد إلى المناطق البعيدة وتحديد كفاءات تدعيمه .

- إستحداث هيئة خاصة لمراقبة ترجمة الكتب في البلاد.

- تفعيل دور المركز الوطني للكتاب في دعم وترقية الكتاب .

- التعريف بلجان القراءة والكيفية التي تراقب بها الكتب والمقاييس المعتمدة في ذلك .

- تحديد الخطط المتبعة من طرف الوزارة الوصية، بالاتفاق مع وزارة الاتصال، لتخصيص حصص تلفزيونية وإذاعية عن الكتاب وكذا عن الإصدارات الجديدة .

لتشجيع ودعم سياسة الكتاب .
وبخصوص الانشغال المتعلق بترقية التكوين في مهنة الكتاب، أجابت السيدة الوزيرة أن الدولة هي من تتولى ذلك، عبر المؤسسات العمومية للتكوين في مجال أنشطة ومهنة الكتاب، وذلك طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما. وأشارت إلى أنه يتعين على الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة المتعلقة بالكتاب، استقبال المترشحين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين بهدف تكوينهم في هذا المجال.

الخلاصة

يأتي نص هذا القانون ضمن استراتيجية فعالة، تهدف إلى ترقية الكتاب، مع فتح مجال أوسع لتطوير صناعته وتنوعه وتدعيم دوره، كعامل لنشر المعارف، مع التأكيد على تحفيز الاستثمار في مجال الكتاب، استجابة للاحتياجات الثقافية والتربوية للمواطن وتنظيم تسويقه، كما يدعم عملية الترجمة والتكوين في مهنة الكتاب وتطوير المطالعة العمومية وتعميمها .

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في هذا الموضوع. والآن ننتقل إلى فقرة أخرى من جلستنا هذه، وهي المناقشة العامة، حول مضمون مشروع القانون المعروض علينا؛ والكلمة لأول المسجلين في قائمة الراغبين في التدخل، وهو السيد العمري لكحل، فليفضل مشكوراً.

السيد العمري لكحل: شكراً سيدي رئيس الجلسة؛
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد، النبي الكريم.

الفضليات والأفاضل،
السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم، رئيس الجلسة،
السيد معالي وزير الثقافة،
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة المرافقون لمعالي الوزراء،

أجابت السيدة ممثلة الحكومة أن وزارة الثقافة تعمل على تشجيع المتخرجين من الجامعات والذين هم في حالة بطالة من الحصول على قروض لفتح مكاتب، وأشارت إلى أنه قد تم التوقيع على اتفاقية مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تتمثل في إضافة النشاطات الثقافية ضمن النشاطات القابلة للدعم من طرف الدولة.

أما ما تعلق بالجهة التي تتكفل بمراقبة محتوى الكتب، أجابت السيدة الوزيرة أن دائرتها الوزارية هي سلطة ضبط، تعمل على مراقبة هذه الكتب، بواسطة آليات تمكن منع التوزيع، وأضافت أن هذه الرقابة يمكن أن تكون أكثر فاعلية، وذلك بتظافر جهود الجميع من مبدعين وقراء ومجتمع مدني... إلخ.

وأكدت أن وزارة الثقافة من مهامها، العمل والتنسيق ما بين القطاعات الوزارية ذات الصلة بالثقافة، بهدف خلق مجال للتعاون على ترقية الكتاب.

بالنسبة للصالون الدولي للكتاب وتعميم هذا النوع من التظاهرات على كل ولايات الوطن، أجابت السيدة ممثلة الحكومة - سابقاً - أن نسبة الإقبال على هذا الصالون عالية جداً، ويعد - أي الصالون - مكسباً يجب تدعيمه وإدخال التقنيات الحديثة في تسييره، وفي هذا السياق، أشارت أنه خلال الصالون الدولي الفارط تم تخصيص جناح لكتب الأطفال، لتسهيل عملية زيارة الأطفال، مع أوليائهم، وأكدت أن وزارة الثقافة، بالإضافة إلى تدعيمها للصالون الدولي للكتاب، فقد دعمت أيضاً ثلاثين صالوناً وطنياً عبر الولايات، كما دعمت أيضاً صالونات أخرى موضوعاتية متخصصة، مثل صالون الشباب وصالون الشريط المرسوم... إلخ.

وأما ما تعلق بتدعيم سعر الكتاب وإيصاله بسعر موحد إلى مختلف أرجاء الوطن، أجابت السيدة الوزيرة أن سعر بيع الكتاب للجمهور سيكون موحداً، بموجب نص هذا القانون، وسيخص الكتاب الذي يحمل نفس العنوان والمؤلف والطبعة والناشر أو المستورد، وسيتم ضبط هذه العملية عن طريق التنظيم.

وبشأن التعريف بدور المركز الوطني للكتاب في دعم وترقية الكتاب، أجابت السيدة ممثلة الحكومة سابقاً أن المركز الوطني للكتاب يعمل على توفير مناخ توافقي بين جميع الفاعلين في مجال الكتاب وهو مركز للتقييم وأداة

من تلك التي قضيتها بين كتبي». وسئل عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، عن دواء للحفظ، فقال: «إدمان النظر في الكتب».

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة الحضور، أين نحن مما قيل عن صحبة الكتاب؟ وأين موقع الكتاب في حياتنا اليومية التي باتت تعج بالتكنولوجيات والمعلومات السمعية البصرية؟ هل مات الكتاب الورقي؟ هل حل محله الكتاب الإلكتروني؟

وهل نهجر المكتبات التقليدية ونقبل على المكتبات الافتراضية؟

سيدي رئيس الجلسة، للكتاب فوائد كثيرة، تفيد الإنسان وتعمل على تنمية القدرات الفكرية لدى الشخص الذي يعود نفسه على القراءة، حتى يزيد من رصيد المعلومات التي يمتلكها، مما يجعل منه شخصا مثقفا ينفع الناس بعلمه، يبني حضارة قوية ولكي يستطيع بناء وطنه على أسس قوية، عليه أن يقرأ الكتب العلمية التي تساعد للوصول إلى نظريات أو اقتراحات، تساهم في رفع المكانة العلمية لبلاده.

هناك الكثير من يعاني من الفراغ، وخاصة الشباب، لذلك ننصحهم بتجربة صحبة الكتاب، سوف يجدون أن القراءة تساعد على استثمار وقتهم، بما ينفعهم ويرفع من مكانتهم في الدنيا والآخرة، لأنهم بذلك يقضون أوقاتهم بما يرضي الله، خاصة أن الإنسان محاسب ومسؤول عن وقته، فقراءة الكتب أفضل من متابعة البرامج التي تعمل على تشويه الأفكار وهدمها «خير أنيس للإنسان الكتاب» ففي القراءة يجد الإنسان ما ينفعه في بناء قلعة عالية الأسوار من المعلومات والأفكار، التي يمكن أن يلجأ إليها في كل وقت، في مسابقات تعليمية أو وظائفية.

السيد رئيس الجلسة المحترم، من المعروف أن الصديق يحب صديقه ويحب أن يراه ناجحا في حياته، كذلك الكتاب يحب أن يرى جليسه وصديقه خير إنسان، يمدّه بالمعلومات التي تجعل منه شخصا ناجحا في حياته، لذلك من يبحث عن النجاح فعليه بالقراءة.

فالشخص الذي يخصص من وقته ما يسمح بالقراءة، تجده يمتلك شخصية مميزة عن غيره، كما ويكون لديه

السيدات والسادة أسرة الإعلام، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أتوجه بالشكر الجزيل للجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، على التقرير الذي تلاه على مسامعنا مقررهما قبل قليل، كما أشكر معالي وزير الثقافة، على العرض المقدم، حول موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو ملف الكتاب.

السيد رئيس الجلسة المحترم، تشاء الأقدار أن يعرض علينا مشروع قانون يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، مع تولي أحد أبناء الجزائر البررة رأس قطاع الثقافة، ألا وهو الأستاذ عز الدين ميهوبي، الذي نبارك له ونهنئه على تشريفه هذه المسؤولية النبيلة، كما نبارك للأخ والزميل الطاهر خاوة، الذي له باع طويل في المجالس المنتخبة، تعيينه في منصب وزير العلاقات مع البرلمان، متمنيا لهما النجاح في أدائهما، وأن يكونا في مستوى الثقة التي منحت لهما، من طرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبمباركة الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال.

السيد رئيس الجلسة المحترم، قفزت البشرية منذ نشأتها إلى يومنا هذا، على مسار الرقي الحضاري، خطوات عملاقة سمحت لها بامتلاك زمام الحياة، وتذليل أشد العقبات، وكشف أسرار المبهمات، وكان سلاحها الفعال في ذلك كله الكتاب والقلم، جمعت بينهما وسيلة وحيدة في القراءة؛ وقد ذكر القرآن الكريم في قوله تعالى: «ن والقلم وما يسطرون» فجمع بين القلم والكتاب في آية واحدة، وأمرنا بصيغة الأمر أن نقرأ «اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق» ومن هنا تأتي أهمية القراءة وأهمية الكتاب.

وقد قال الشاعر قديما:
أعزّ مكان في الدنيا سرج سابح

وخير جليس في الزمان كتاب
عبارة تداولتها أجيال عبر أجيال، عبارة كتبت بأحرف من ذهب، على أبواب أكبر وأبسط المكتبات العربية، عبارة من أصدق ما قاله المتنبي ويبدو أن هناك من سبقه في إدراج أجمل ما قيل عن الكتاب.

وقال فولتير: «لم أعرف في حياتي ساعات أحلى وأسعد

القدرة والقوة الكافية، التي تجعله قادرا على حل المشاكل التي تواجهه في الحياة، كما يمتلك مهارات عالية في إقناع الآخرين بطرق وأساليب علمية.

الكتاب خير جليس، يحميننا من ظلمة الجهل وينير لنا حياتنا، بالمعلومات التي نتلقاها من صفحاته، لذلك يجب علينا أن نهتم بالقراءة ونخصص كل يوم جزءا من وقتنا لكي نطالع بعض الكتب التي تعود علينا بالفائدة، فالمطالعة مفتاح المعرفة وطريق الرقي، وما من أمة تقرأ إلا ملكت زمام القيادة وكانت في موضع الريادة وخير شاهد ما نعاصره من تفوق للغرب والبوذيين في الشرق، وتراجع المسلمين الذين نزل كتابهم العزيز، المقدس مبتدئا بالأمر «إقرأ».

والأمر ذاته يصدق في حق الأفراد من الناس وتجربة ممتعة لا يكاد يهجرها من سحرته الكتب وهام بالمؤلفات وعشقها، فهي سميره وحديثه ورفيقه ومحور حديثه وموضع اهتمامه. وهذا مثال عند الصينيين، عندما يريد الفرد الصيني أن يسخر من زميله، يقول له: «أنت منذ ثلاثة أيام لم تقرأ كتابا!!»

السيد رئيس الجلسة المحترم،

الوقت هو الحياة، والأوقات إما إعمار أو دمار، والعقل هو من يتعامل مع وقته، كما يتعامل مع عدو لدود يترصد به في كل حين، قال تعالى: «أفحسبتم أننا خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ»، فمن أخطر المشاكل التي تواجه الشباب مشكلة الفراغ.

وقد قال الشاعر العربي قديما، في هذا السياق:

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أي مفسدة الجدة هنا يقصد بها الثروة أو المال.

فكثير من الشباب لا يدرك قيمة الوقت ولا أهميته، ولا يعرف أنه سوف يحاسب على كل دقيقة في حياته، عن ابن عمر عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة عند ربه حتى يسأل عن خمس: عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وماذا عمل فيما علم».

ولكي يستغل المرء وقته استغلالا صحيحا، فإن عليه أولا أن يستحضر مراقبة الله في كل لحظة، وأن يدرك أنه سوف يحاسب على كل لحظة من لحظات حياته.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

فالكتاب ثقافة وتوجهان معرفة وتعلم، والمجتمع مسؤول عن تدريب الأبناء على صحبة الكتاب، لأنه غذاء للعقل، وتجهيز مكتبة زاخرة بالكتب المفيدة في كل منزل، هي النواة الحقيقية لخلق جيل قارئ، يحب الاستفادة حين نضعها بين يديه، لتكون له مرجعا للبحث والدراسة والتحصيل، نعوّدهم منذ نعومة أظافرهم على الكتاب، وإعادته لمكانه المخصص، لأنه المرشد الحاذق الذي يعينهم على حرية التفكير، فيترجم أهداف طريق حياتهم بالبحث العلمي، والاستكشاف الذاتي، بحقائق ملموسة مجسدة، وما مشروع فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة «مكتبة لكل بلدية»، إلا خير دليل على مدى اهتمام فخامته بالجانب الثقافي، وتشجيع المواطن على المطالعة والقراءة والزيادة في نمو التفكير وكذا فتح فضاءات معرفية، لتجنيب فئة الشباب عالم المخدرات والانحرافات «شعب يقرأ شعب لا يجوع ولا يستعبد».

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

فمن منا لا يتمنى الخير لأبنائه؟ ومن منا لا يحب أن يكونوا قارئين متذوقين لما يقرأون، منسجمين، متأملين ومفكرين؟

يحتاج الأبناء من أجل الثقافة، ثقافة أفضل وتكريس أكبر الجهد في إعداد مكتبة المنزل واختيار أفضل الكتب المفيدة بوعي، حتى تصرفهم عن إضاعة وقتهم وراء المسلسلات التلفزيونية، والأترنت والفيسبوك التي لاتعطيهم ثقافة ولا تترك في نفوسهم أي أثر.

فالثقافة تكون من الكتاب وحده وأزمة الفكر لا تكون إلا في غيبة الكتاب، الكتاب هو الذي يمنح الثقافة ويؤثر في العقل التأثير المنشود؛ وعلى الآباء والأمهات استغلال رغبة الأبناء في القراءة، وبما أن الطفولة صانعة المستقبل، فإن الكتاب أيضا هو صانع الطفولة.

فالمكتبة بالمنزل تجعل الأبناء يقبلون على القراءة، إذا توفرت لهم الكتب في أماكنها المخصصة، فهي تقوم أساسا على مدى اهتمام وتشجيع الأبناء على اقتناء الكتب المفيدة والمحافظة عليها، لكي نضع حضارة ونلتحق بالأمة المتطورة والمزدهرة.

الكتاب، بل إن فعل القراءة لديه يشمل أيضا ما هو مرئي ومسموع ومشاهد، كالأغنية والشريط والفيلم.

6 - الأخذ بيد الناشرين الجدد، والسعي معهم لتطوير مشاريعهم والتعريف بهم، لخلق حركة نشرية قومية في الجزائر، وتشجيعهم على إقامة الروابط بينهم وبين دور النشر العربية والعالمية لنقل الخبرة إلى الجزائر.

7 - وأخيرا، تشجيع إنشاء المنابر الثقافية الكبرى، خاصة الصحف والمجلات التي تسهم في صناعة الوعي القرائي وتشمل طبقة كبيرة وواسعة من القراء.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

اللغة أداة مهمة ووسيلة لا غنى عنها، وأقصد هنا اللغة العربية، لغة الضاد ولغة القرآن الكريم، التي مازالت تنتهك حرمانها من طرف بعض أبنائها - للأسف الشديد - بحجة أنها فقيرة في المصطلحات والمعاني، لكن هذا عكس ذلك، فهذا الشاعر العربي حافظ إبراهيم، شاعر النيل، يضع نفسه مكان اللغة العربية فيقول:

أنا البحر في أحشائه الدر كامن

فهل سألوا الغواص عن صدقاتي

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العمري لكحل؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم، فليتكلم مشكورا.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الثقافة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيد رئيس الجلسة المحترم،
يرى أحد الباحثين، في دراسة الكتاب المدرسي وطريقة الاستفادة منه، أن دنيا التربية والتعليم قد عرفت مدارس شتى، تتقارب أو تتباعد في الوسائل والأهداف، ولكنها تتفق جميعا على أن حواس الطفل أقرب الطرق إلى عقله، ويجب أن تكون أنفوس الكتب بين يديه، وأن خير تعلم ما جاء نتيجة للتجربة الشخصية وللممارسة والاحتكاك، وحتى اللغة لا يجوز أن تعلم عن طريق استظهار القواعد، وحفظ النصوص، بل يمتصها الطفل من البيئة وبواسطة التخاطب والتعامل كلما كان ذلك ممكنا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

من خلال ما تقدم من هذه المداخلات المتواضعة، وددت أن أدلي ببعض الاقتراحات:

1 - وجوب التركيز على الكتاب الجزائري، بمعنى الذي ينتجه الجزائريون ذاتهم، ويعرف بتاريخ شعبنا وثقافته وأعلامه، والتي سعى الاستعمار الفرنسي إلى طمسها وإزالتها ومحوها من الذاكرة.

2 - تشجيع تصدير الكتاب الجزائري إلى خارج الوطن، بغية التعريف بالثقافة الجزائرية، بأعلامنا وكتابتنا وأدبائنا، والعمل على فرضهم في الساحة الثقافية والعالمية، التي تتأتى أيضا من خلال ترجمة الكتاب الجزائري إلى لغات عالمية حتى الإسبانية والصينية.

3 - تشجيع الكتاب العلمي والكتاب الفكري، رغبة في الرفع من المستوى المعرفي والثقافي للمجتمع الجزائري، والابتعاد عن الكتب التي تنشر الخرافة والدجل وتدمر وعي الإنسان فتهدم حاضره ومستقبله.

4 - وجوب اهتمام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بنشر الكتب التي تعتمد مذهب الإمام مالك وتوزيعها على نطاق واسع، حفاظا على الأمة من التيارات المذهبية الوافدة التي من شأنها بث التفرقة والتناحر.

5 - إنشاء هيئة مراقبة على مستوى وزارة الثقافة، خاصة بإنتاج الكتاب الموجه للأطفال، حماية لفلذات أكبادنا من الغزو، الذي يسعى لتدميرهم وتحويلهم إلى وسائل هدم، ونحن ندرك جيدا مدى الدور الذي يلعبه

من القطاعات الحساسة ولأن الكتاب سلاح ذو حدين، فإن القانون حاول أن يقرأ ويلم بالحيثيات والعوامل، خاصة في ظروف سياسية واقتصادية يمر بها العالم اليوم؛ وهو ما تناوله القسم الأول من الفصل الثالث تحت عنوان: «تسويق الكتاب» وتحديد المادة 25، مروراً كذلك بالمادة 28، وما يليها والخاصة بسعر بيع الكتاب للجمهور.

ولعل ما استراح إليه البعض من تحاورنا معهم بهذا الشأن، ما جاءت به المادة 38 والمتعلقة بدعم الدولة للكتاب المنشور بالجزائر وكذا الكتب المترجمة وتلك الخاصة بالطفل ثم تلك المكيفة لصالح ذوي القدرات الخاصة، إضافة - وهذا شيء مهم في مضمون هذا القانون - الكتاب العلمي والتقني والكتب باللغة الأمازيغية؛ ومع ذلك، السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير، فإن فتح نقاش حول الكتاب، يمكن أن يضيف الكثير، وعليه كنا نمني النفس بأن يتوسع ذلك إلى هيئات ذات صلة بالموضوع وذوي الاختصاص، باعتبار أن الكتاب ليس هو الطبع فقط، بل أضحى صناعة وعالماً خاصاً، تتحكم فيه هو الآخر عوامل، قد لا تكون ثقافية بالضرورة.

ومن هنا وجب الحرص على هذه الحوارات المستمرة وتبادل الأفكار، لتكون سداً أمام المتطفلين.

ونحن نقاش موضوع الكتاب، أحببت أن أطرح بعض الإشكالات الثقافية والتي لها علاقة - بطبيعة الحال - بالكتاب، بل هي جزء لا يتجزأ من إصلاح هذه المنظومة وفي ذات الوقت كأني بها أسئلة بريئة، موجهة إلى السيد الوزير:

1 - عدم وجود لجان قراءة، أدى ببعض دور النشر إلى قبول أي كتاب - بين قوسين - يأتي إليها، شرط الاتفاق على مبلغ الطبع، ما أدى إلى نشر الغث بدل السمين، من أناس لا علاقة لهم بالتأليف، والظاهرة من شأنها أن تخلط أوراق الثقافة، فيختلط الحابل بالنابل.

2 - مسألة التوزيع، مسألة يجب أن يعاد فيها النظر وهي في حاجة إلى ميكانيزمات، فظهور الكتاب إلى الوجود، ثم قبره بخزائن دور النشر، أمر مضاد للثقافة والقراءة على السواء؛ وتدل في ذات الوقت على عدم التنسيق بين دور النشر هذه والموزعين، سواء أكانوا من الدور نفسها أو خارج هذه الدور؛ والأمر في هذه الحالة يصبح غيباً للإرادة الثقافية التي تحدثنا عنها في بداية المداخلة، وإنكاراً

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نهنئ السيد عز الدين ميهوبي الشاعر والروائي على الثقة التي أولاها إياه السيد رئيس الجمهورية، لتوليته وزيراً للثقافة، متمنياً له ولزملائه التوفيق والسداد في قطاع حساس، يبدو الولوج فيه كذاك السهل الممتنع، ولكن عندما تتوفر أدوات الرؤية والاختصاص، فإن الصعب يبدو هيناً - لا محالة - والتهنئة موصولة كذلك إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي الوزير،

إن موضوع الكتاب، استيراده وتصديره، بيعه وتوزيعه، إشكال في غاية الأهمية، مطروح ليس في الجزائر فحسب، بل في أغلب الدول، خاصة العربية منها، لأسباب مختلفة ثقافية، إدارية وحتى سياسية، أضحى الجانب التجاري يشكل فيها قطب الرحي، بل يصبح في بعض الحالات هو الطاغية على حساب قداسة الكتاب؛ وبالتالي - السيد رئيس الجلسة - نحن أمام إشكال، ليس بالسهل ضبطه بقوانين نمطية ردعية، ما لم تتوفر الإرادة الثقافية والوعي الجماعي، لتسير العملية ضمن أطرها الثقافية.

ولعل هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته، جاء ليجيب عن بعض هذه التساؤلات وليخفف من جانب آخر من متاعب عرفها الكتاب وسوقه وتسويقه ومريدوه كتبة وكتاباً، طلبة وباحثين ووسطاء، همهم إغراق السفينة ومن فيها ولتذهب الثقافة إلى الجحيم!

نتمن بلا شك هذه الخطوة التي يبدو أنها تأخرت قليلاً، ولكن في المقابل ندرك أن الدولة حاضرة في جميع الظروف، لتنظم قطاعات يعتقد أنها صارت بمنأى عن العيون، وهذا بدعم المنظومة الثقافية الوطنية، ممثلة - هذه المرة - في «الكتاب خير جليس في الزمان».

والمأمل في الأحكام العامة، خاصة في المواد السبع الأولى، يدرك الأرضية الصلبة التي ستؤسس لواقع ثقافي ومشروع طموح يجد النيات الصادقة والأأيادي الساهرة، لعل أهمها ما جاء في المادة الخامسة كجمع المخطوطات وحفظ التراث الجزائري الشفوي والمكتوب وكذا الكتب النادرة وتطوير الترجمة.

ولأن قطاع الثقافة، السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير،

مفدي زكريا، التي كانت متبناة من قبل جمعية الجاحظية وكذا تكريم الروائي واسيني لعرج، الذي افتك إحدى الجوائز الأدبية بقطر، من بين 711 رواية مرشحة. في الأخير أقول، إنه مخطئ من يذهب إلى أن الوزارة وحدها، هي من يستطيع ضبط كل شاردة وواردة، خاصة موضوع الكتاب وطبعه وتوزيعه، ما لم تتظافر الجهود، من هيئات وأفراد، كالإعلام والمثقفين النزهاء والباحثين من الجامعة والذين بإمكانكم المساهمة عن بعد في تطوير الكتاب ومحتواه ويكونون سندا للوزارة الوصية؛ وبتظافر كل هذه الجهود، بإمكاننا خلق تضامن ثقافي والكشف عن الغث من الإنتاج علميا كان أم أدبيا. وأخيرا، شكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ والكلمة الموالية للسيد حسني سعدي، فليفضل مشكورا.

السيد حسني سعدي: شكرا لرئيس الجلسة المحترم؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد معالي وزير الثقافة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، بودي أن أهني الأخوين على استوارهما هاتين الوزارتين وتتمنى لهما التوفيق والسداد في مشوارهما. بداية، إن المشروع الذي هو بين أيدينا اليوم، والمتكون من 4 أبواب و60 مادة قانونية، تتعلق بالنشر ومهن الكتاب والترجمة والتوزيع وتنظيم المعارض والمكتبات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى النشر الإلكتروني والكتاب الرقمي. هذا القانون الذي طال انتظاره في الحقيقة، حيث تعاقب على تمريره ثلاثة وزراء متتالين، سيؤول عليه - لا شك - في القضاء على الفوضى والاحتكار وبعض العراقيل التي تعرفها سوق النشر في الجزائر.

إن وضع القوانين الملائمة، المتعلقة بأنشطة سوق الكتاب،

لدور الكتاب وأهميته، توزيعا وقراءة. ما يعني من جانب آخر أن من يتحكم في سوق الكتاب قد لا يكون من مريديه أو حتى من المتعاطفين بلغة السياسة، بمعنى أن بعضا من دور النشر أضحت تتحكم فيها روح المادة، بل فكرة المقابلة على غرار بيع مواد البناء مثلا.

وعطفا على ما سبق، تطرح مسألة من يراقب ما طبع على عاتق الدولة، ممثلة في وزارة الثقافة، من كتب في إطار التظاهرات الثقافية الكبرى: الجزائر، تلمسان، قسنطينة؛ والتي تقاسمت أسهمها دور نشر أحيانا معروفة أخرى لا ندري!؟ أقول من يراقب عدد النسخ المتفق عليها في العقد؟ نقول ذلك، لأن كتبا طبعت في إطار هذه التظاهرات، لم يجدها حتى مؤلفوها، عدا أنهم تسلموا 10 نسخ من إنتاجهم و10٪ حقوقهم من الدار، ثم انصرفوا.

والسؤال المطروح: ماذا يعني 10٪ كمبلغ نظير جهد مضمّن وسنوات من التأليف؟ ولم لا ترفع هذه النسبة؟

3 - وجوب مراجعة قائمة الكتب التي لها علاقة بمرجعيات مذهبية، منعت حتى في بلدانها، وهي توزع بشكل بائن وصريح بمؤسسات ثقافية وتربوية وبرفوف مكتباتنا.

4 - تفعيل المركز الوطني للكتاب والمنشأ بمرسوم رئاسي في ماي 2009.

5 - تدعيما لنشر الكتاب وخروجه من الرفوف، يجب التفكير في تخصيص في أيام على الأقل من قبل عارضي الكتب، الممثلين لدور النشر المختلفة، وهذا بالجامعات، إن وجدت بتلك الولايات، وهذا تعميما للفائدة وخلق تقاليد القراءة والاستئناس بالكتاب.

6 - فيما يخص المكتبات البلدية، نقترح أن تسيّر وفق هيكل تنظيمي، مكتبي وليس على أساس إداري، نأخذ نموذجا لأكبر المكتبات أو من أكبر البلديات، وهي المكتبة البلدية بوهران - الكاتدرائية سابقا - وبرصيد 100000 كتاب و100000 طالب سنويا و30 سنة عمل، نقترح أن تتحول إلى مكتبة للمطالعة العمومية، تابعة لوزارة الثقافة، كون هذه الولاية لم تستفد من مكتبة للمطالعة العمومية على غرار باقي الولايات.

7 - خلق آليات جديدة لها طابع الاستمرارية وغير المناسبة، لتكريم الإبداع والمبدعين؛ وبالمناسبة نحبي وزارة الثقافة، ممثلة في السيد الوزير الذي تبني جائزة

يجب أن تحظى باهتمام كبير بالنسبة للقائمين على هذا القطاع.

إن تسويق وطبع الكتاب، كمنتوج يقدم للجمهور، لا ننظر إليه دائما نظرة اقتصادية أو تجارية فقط، بل إن المسألة تتعدى هذه الشئانية.

إن انحلال المجتمعات وانحرافها، في بعض الأحيان، سببها نوعية هذا المنتوج، لأن غياب استراتيجية واضحة، تحصن وتعطي المناعة اللازمة للمجتمع، تجعلها مهددة في ثوابتها ومقدساتها، لهذا يتطلب منا أكثر صرامة وجرأة ووعي، لمحاربة كل هذه الاختلالات والتحديات.

معالي الوزير المحترم،

إن التحدي الكبير اليوم، يتمثل كذلك في كيفية توسيع نسبة المقرئية لدى أغلبية الجمهور الجزائري، وإعادة العلاقة بين الكتاب والقارئ التي أصبحت مفقودة اليوم، نتيجة العزوف الرهيب عن القراءة، خلال السنوات الأخيرة.

إن تشجيع ثقافة القراءة والمطالعة، مرهونة بقيمة المنتوج المقدم في تلك الصالونات والمعارض، ولا يتأتى ذلك إلا بالاهتمام - أولا - بصاحب المنتوج، ألا وهو المؤلف والكتاب والروائي والمبدع، لهذه المادة المعروضة، قبل النشر والتسويق.

والسؤال المطروح اليوم معالي الوزير: لماذا الأرباح والامتيازات يستفيد منها دائما أصحاب المطابع والنشر ويحرم منها أصحابها، أي المؤلفون والمبدعون؟ حيث أصبح مجال الطبع والتسويق أكثر ربحا للمال من التأليف والابتكار!!

معالي الوزير،

إن عدم توفير الحماية القانونية، منها حماية حقوق المؤلف والقيمة الثقافية والبنية المستحقة للمبدع، يؤثر بلا شك في تحفيز وتشجيع هؤلاء المبدعين، في إنتاج منتوج ذي قيمة عالية تليق بالجمهور.

إن عملية الإبداع، لا تكون مرهونة دائما بالإجراءات الإدارية المعينة في كل الأحوال، هنالك معايير أخرى تتمثل في الشكل الفني وطريقة التعبير والنوعية، بالإضافة إلى قيمة الابتكار المميز بالأصالة وعلى قدر كبير من التأليف الإبداعي.

هذه الجهود الفكرية، تستحق منا التشجيع والحماية، حتى يتذوق الجمهور قيمة المنتوج الذي يتسم بالجودة

والاحترافية وكذلك أخلاقيات الإبداع.

بعد هذه المقدمة والعرض، نرجع إلى نص المشروع المعروف علينا، حيث نصت المادة (3) منه على بعض الكتب المعنية بأحكام هذا المشروع، ومنها الكتاب الديني. إن انعدام الرقابة بعد الطباعة والتسويق لهذا النوع من الكتب، لاسيما المصحف الشريف، حيث أصبحت المصاحف تحمل أخطاء فادحة، بالإضافة إلى تكرار السور، كما أسقطت في عدة مرات سور منها، وهي أخطاء بالجملة تضمنتها تلك المصاحف، حيث تباع بأثمان زهيدة، بل في بعض الأحيان توزع مجانا في المساجد والمؤسسات العمومية. أمام هذا الوضع الخطير الذي يطارد المصحف الشريف،

تساءل أين المصالح المعنية بالمراقبة، أي سلطة الضبط؟

نفس الاهتمام والانشغال يتعلق بالكتاب المدرسي، الذي يدرس للتلميذ، لم يسلم هو كذلك من الأخطاء اللغوية وهو عبارة عن خليط من الألفاظ والمفردات المفبركة، مما يصعب على الأبناء تعلم اللغة العربية الصحيحة.

وعلى الرغم من صعوبة المهمة، ولاسيما فيما يخص مراقبة الكتب وتوجيه القراء، لأن العالم يعيش انفتاحا بفضل التكنولوجيا الحالية، منها الكتاب الإلكتروني وغيرها من الكتب، ولهذا، الواجب اليوم تحصين الناشئة وتكليف تلك الكتب مع الذوق السليم لهؤلاء الطلبة والتلاميذ ووضع آليات وميكانزمات تقضي على هذا العزوف الذي نشهده اليوم، لأننا في الحقيقة أخرجنا جيلا معقدا لغويا، يرفض حتى التحدث باللغة العربية، لأنه يعيش أزمة قراءة.

أما بخصوص الاستيراد، هناك باعة ومستوردون لا يعطون قيمة لأي شيء، في مقابل الربح المادي، إذ بات من الضروري مراقبة تلك المنتجات الثقافية، وعلى الخصوص الكتب المنحرفة، لقطع الطريق أمام الكتب ذات التوجهات التكفيرية، التي تحمل أفكار التحريض على الفتنة والإرهاب وكذا كتب الطائفية، التي تحوي أفكارا هدامة، تتبنى التشيع وسب الصحابة، أصبحت الآن تشكل خطرا على عقيدة الأمة.

أما فيما يخص المادة (52) من هذا المشروع، المتعلقة بالأحكام الجزائية، المعاقبة لمخالفة أحكام المواد: (8-14-25) من هذا القانون، نرى أنها غير منسجمة مع حجم الجرم المرتكب، كيف لمستورد أو ناسخ أو طابع لمصحف الشريف،

السبب هو تكلفة الكتاب المرتفعة عندنا في الجزائر، سواء في طبعه أو نشره أو بيعه.

والسبب أيضا:

- أن ورق الطباعة مستورد وغالي الثمن.
- المطابع من دون دعم مادي، لا بد أن تجابهها صعوبات في الطباعة.

- الذي يتقدم لنشر وطبع كتاب، يجد نفسه غير قادر على ذلك، نظرا لتكلفة الطبع المرتفعة، فينسحب أمام هذا الغلاء.

نجد في السوق وفي المكاتب تلك الكتب الخاصة بالحوليات والتمارين المحلولة، الخاصة بالمتوسط والثانوي، والتي سعرها هو في متناول طلاب الثانوي والمتوسط.

أما الكتب التي برزت للوجود في جميع الميادين، لا بد على مؤلفها المرور على عدة مراحل أهمها:

- أن يكون المؤلف على علم بقيمة الطبع، موافقا على هذه القيمة، يطبع الكتاب، وتقوم المطبعة بشراء الكتاب، مع إعطاء نسبة مئوية للمؤلف، ويقوم صاحب المطبعة بتسويق الكتاب حسب طريقه.

والطريقة الأخرى: يدفع المؤلف كل تكاليف وقيمة الكتاب، حسب الاتفاقية، وبعد الطبع وتسديد الشيء المطلوب على المؤلف، يصبح المؤلف هو المسؤول عن التسويق بالسعر الذي يراه مناسبا.

تلك هي الطرق المعمول بها في الجزائر. ولهذا أقترح في هذا المجال، حتى تكثر الإصدارات والكتب من المؤلفين والكتاب الجزائريين في جميع التخصصات العلمية:

- لا بد من الدعم من طرف الدولة للكتاب، سواء للمطابع أو للذين لهم الرغبة في الكتابة وإصدار الكتب، مما يؤدي إلى تقليل استيراد الكتب من الخارج.

- كذلك لا ننسى ترجمة الأعمال الجليلة لكتابنا ومؤلفينا إلى اللغات الأجنبية، وهذا لترقية الكتاب في الخارج؛ نتذكر هنا كتاب «نجمة» لكاتب ياسين.

- لا بد من تخصيص حصص تلفزيونية وإذاعية، عن كل الإصدارات التي هي في المستوى وكذلك إن أمكن بحضور المؤلف.

- لا بد من وضع مقاييس مضبوطة لكتاب الطفل وكذلك الكتب الخاصة بالتمارين وحلولها لتلاميذ المتوسط

يحرف القرآن الكريم، بفعل تهاونه ولا مبالاته، ويقوم بتسويقه للمواطنين، ويعاقب بمبلغ رمزي؟!!

نعتقد بأن هذا تشجيع لهؤلاء على أفعالهم واستنقاص من قيمة مقدسات الأمة وبمكافة المصحف الشريف؛ ولهذا يجب إعادة النظر في هذه العقوبة، المحددة في هذه المادة.

كما لاحظنا أن المشروع المقدم لنا، تم إفراغه من محتواه الأصلي، بسبب كثرة المراسيم التنفيذية التي احتجزها هذا المشروع، ما يقارب (18) مادة التي ستخضع للتنظيم تقريبا، بمعنى أن معظمها ستعرف التعديل والتغيير.

معالي الوزير،

وفي الأخير، على العموم، إن هذا المشروع يحظى بإجماع كبير لدى المهتمين بهذا القطاع، ونتمنى أن يتمكن بفضلكم من تصحيح تلك الاختلالات التي كان يعرفها سوق الكتاب في الماضي، نتمنى لكم التوفيق، وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح، فليفضل مشكورا.

السيد عمار ملاح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد المحترم، رئيس الجلسة،

السادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تصفحت كل بنود هذه الوثيقة ومشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، وكل الأمل أن تطبق كل القرارات التي ستتخذ في النهاية.

مشكل الكتاب مطروح في الجزائر، مع الناشرين والمطابع ومع القليل من المؤلفين والكتاب وفي أي ميدان (تاريخي - اجتماعي - ثقافي - ديني).

ما أريد أن ألاحظه هنا:

أنا نستورد الكثير والكثير من الكتب من الخارج، وأهمل الإنتاج الوطني في جميع الميادين وهذا لأسباب. وإذا أمعنا النظر وبحثنا، لماذا كل هذه الحقائق؟ نجد

هذا وإننا نشتم ونبارك الجهود التي قامت بها الجهات المعنية، بإنشاء أكثر من 400 مكتبة عمومية في الجزائر في المدة الأخيرة، رغم تراجع مقروئية الكتاب الورقي في العقود الأخيرة، والمفارقة الموجودة بين المثقفين والقراء، مما يتطلب الفحص والمعالجة للتصحيح.

وأعتقد أن ذلك راجع إلى البيئة غير المشجعة التي تطبع الساحة الوطنية والتي من الممكن أن لها علاقة بالمأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر في العقود الأخيرة، ثم العامل الاقتصادي وثقافة الاستهلاك على حساب الكتاب، وتدني مستوى التعليم وهيمنة وسائل الإعلام الحديثة، كالتلفزيون والإنترنت والدعائم المعرفية الأخرى.

علما أن الكتاب الورقي يعتبر رمز الرقي الاجتماعي، وهو الذي يضمن مكافحة الجهل والأمية والتخلف.

وعلى هذا الأساس، فإن قضية المطالعة تشكل الرهان الحقيقي الذي ينبغي الاهتمام به، لتحريك الساحة الثقافية في الجزائر، بغية تنوير العقول وتهذيب الطباع ومعالجة الآفات الاجتماعية، وهنا يبرز دور وزارة الثقافة والأسرة والمدرسة والجمعيات والمسجد، في غرس ثقافة المطالعة لدى الشباب، خاصة بوضع آليات تحفيزية وفضاءات مناسبة وتنظيم مسابقات وجوائز في الشأن، ومن دون ذلك لا معنى لتكديس الكتب وبقائها عرضة للغبار والأرضية، وهذا ما نشاهده الآن.

سيدي الوزير،

إن سياسة الكتاب تركز أساسا على المؤلفين ودور النشر والناشرين؛ وعليه، ينبغي مساعدتها على تخطي الصعوبات الاقتصادية المرحلية، وإسهامهم في إنجاح هذا القانون، وعلى دور النشر أن تشرط الاحترافية والامتياز؛ لتفادي الابتذال والرفع من المستوى العلمي والثقافي في الجزائر.

كما أن عليها عدم إهمال المهويين من الكتاب الشباب وتشجيعهم والترويج الواسع لمؤلفاتهم عبر وسائل الإعلام المتوفرة حاليا.

وبالمناسبة، فإننا نوصي بمزيد من الاهتمام، من طرف المديرية العامة للوثائق والمخطوطات بالوزارة، بجمع التراث الوطني الأصيل الخاص بالمخطوطات، التي تعتبر كنوزا معرفية هامة، وتحقيقها وصيانتها وطباعتها ونشرها، حفاظا على ذاكرة الأمة.

والثانوي.

- لا بد أيضا من مجال أوسع لتطوير الكتاب وتنويعه ونشره وتوزيعه وتنظيم صناعة الكتاب.

لدينا أساتذة ودكاترة مختصون في جميع الميادين، فلا بد أن تمد لهم الدولة يد المساعدة.

وفقنا الله لخدمة العلم والوطن، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد محمد زكرياء، فليتفضل.

السيد محمد زكرياء: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

معالي السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدوري، يطيب لي أن أقدم تهاني الحارة إلى السيد وزير الثقافة والسيد وزير العلاقات مع البرلمان، اللذين حازا ثقة رئيس الجمهورية، للانضمام إلى الطاقم الحكومي، وأتمنى لهما التوفيق والنجاح.

سيدي رئيس الجلسة،

لا يسعنا إلا أن نرحب بتقديم مشروع القانون الذي بين أيدينا للمناقشة، بعد أن تم تجميده منذ 2013، رغم الحاجة الملحة التي يقتضيها سوف الكتاب، لجعل ضوابط قانونية تضع حدا للفوضى التي نشاهدها، خاصة بالنسبة للكتاب المدرسي، في العناوين والمضامين والأخطاء وكذا السموم الفكرية التي قد أثرت بالتأكيد على الناشئة.

وهذا التأخير، قد يجعل هذا المشروع لا يواكب التطورات المختلفة التي طرأت في السنوات الأخيرة على هذا القطاع، مما يتطلب تحيينه مستقبلا.

وللكتاب أهمية بالغة - كما نعلم - باعتباره وسيلة للتثقيف والتربية والتكوين والتحضر وحتى الترقية وقدما قيل:

وخير جليس في الزمان كتاب تسلو به إن خانك الأصحاب.

تطبيق تخفيضات غير محدودة السقف أثناء التظاهرات الخاصة بالكتاب».

في حين أن التخفيضات التي يقوم بها باعة الكتب والناشرون والمستوردون الوطنيون، لا تتجاوز السعر المحدد عن طريق التنظيم.

يبدو لي أن في هذه المادة خلافا يتطلب التصحيح. شكرًا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد محمد زكرياء؛ الكلمة الآن للسيد أمين شريط، فليفضل.

السيد أمين شريط: شكرًا سيدي الرئيس المحترم؛ بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم؛

سيدي رئيس الجلسة،

السيد وزير الثقافة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي الفضليات،

زملائي الأفاضل،

السادة من وسائل الإعلام،

السلام عليكم جميعًا ورحمة تعالي وبركاته.

أولًا، أهنيئ السيد وزير الثقافة وكذلك السيد وزير العلاقات مع البرلمان، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يكون في عونهما، لأداء مهامهما في قطاعين حساسين ويحتاجان إلى جهد كبير.

سيدي وزير الثقافة،

استمعت إليكم منذ مدة، أي حوالي 10 أو 15 يومًا، في حديث تلفزيوني مطول، يتناول موضوع الكتاب، إلى درجة أنني عندما قرأت هذا العمل، تساءلت ماذا يمكنني أن أقدم إليكم لأفيدكم وأنتم أدرى بشعاب مكة؟

تبين بأنكم قلتم ما يمكن أن يقوله الإنسان عن كل ما يتعلق بالكتاب في الجزائر، فليدرك إحاطة - في الحقيقة - حول هذا الموضوع بمختلف مشاكل الكتاب، ولعلكم كنتم في موقع يسمح لكم - أحيانًا - بإبداء نوع من التألم من وضعيت بعض أوضاع الكتاب، فأنا أشاطركم في ذلك، لولا أن لدي بعض الملاحظات التقنية على الكتاب، ولولا أن لدي بعض الاستفسارات - في الحقيقة - ما كنت لأدخل،

كما نوصي كذلك بإعطاء أهمية أكثر، بوضع الدعائم عن طريق «البراي» الخاص بالمكفوفين لفتح المجال العلمي والثقافي أمامهم.

كما أننا نوصي بالاهتمام بالمكتبات الخاصة، وهي كثيرة على المستوى الوطني ولها قراؤها وزوارها.

وبما أن وزارة الثقافة هي سلطة الضبط، فيما يتعلق بالكتاب، فينبغي تعزيز لجان القراءة، قصد الصرامة والجد في قبول أو رفض إصدار ما والسهر على أن يكون هذا الإصدار لا يرمي إلى المساس بالوحدة الوطنية، انطلاقًا من خلفيات مغرضة ومتطرفة، مناقضة للواقع، من شأنها أن تحدث اضطرابات فكرية أو اجتماعية أو سياسية، تعتبر خطرًا على أمن واستقرار البلد، طبقًا لما جاء في المادة (8) من هذا القانون.

كما أننا نؤكد على ما جاء في المادة (9) من هذا القانون، التي تخضع نشر الكتاب وطبعه وتسويقه لتصريح مسبق لدى وزارة الثقافة لممارسة النشاط، لجعل حد للفوضى الذي يشهده هذا القطاع؛ وأعتقد أن المادة (55) من الأحكام الجزائية مخففة، مما قد يشجع الفوضى والتجاوزات والدوس على هذا القانون.

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي الوزير،

إننا نتأسف على افتقاد الجزائر لقانون الإيداع القانوني للكتاب، على غرار ما هو معمول به في بلدان العالم، بمن فيهم جيراننا واستمرار الناشرين في إصدار الكتب دون إيداع قانوني، مما أحدث ثغرة كبيرة في البيبليوغرافيا الوطنية، كما أننا نتساءل: هل الناشر هو أعضاء في المركز الوطني للكتاب، نظرًا للدور المحوري الذي يمثلونه أم لا؟

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي الوزير،

جاء في المادة (25): «يخضع الكتاب الديني المستورد غير المنشور في الجزائر لترخيص مسبق» وهذا جميل.

أعتبر هذا أمرًا في غاية الأهمية ولجعل حد لإغراق السوق بإصدارات أجنبية، أحدثت وتحدث اضطرابات فكرية ودينية وثقافية لدى شبابنا، بعيدة عن ثقافة الأمة، يصعب الآن معالجتها، ولذا فالمطلوب جعل ضوابط صارمة لتفادي هذا الغزو، الذي عانت وتعاني منه البلاد حاليًا.

كما جاء في المادة (31): «يمكن المشاركين الأجانب

لأنني لن أضيف إلى ما تعلمون شيئا.

إذن، أبدأ كلمتي هذه، مثلما بدأت بمقولة تؤكد على مكانة وأهمية الكتاب كما قال زميلي سابقا، للمتنبى، منذ أكثر من 1100 سنة وهي:

أعز مكان في الدنيا سرج سابح

وخير جليس في الزمان كتاب

لا زالت - في الحقيقة - هذه المقولة الفلسفية والحكمة تعبر دائما عن طموح الإنسان وهاجس الإنسان، من أجل التخلص من قيود وثقل الزمان والمكان، مازال الكتاب قائما إلى حد الآن، ومازال هو رمز الشعوب المثقفة وهو رمز الحضارة والتحضر ورمز الإنتاج الفكري.

فما قيل بهذا الخصوص، يجعل فعلا الكتاب خير جليس، فإذا كان سرج سابح فقد أصبح غاية لا تدرك، وأن يكون الكتاب جليسا لكل مواطن جزائري - سيدي الوزير - يبدو أنها مسألة ممكنة، لو أردنا ولو حرصنا وهذا هو المطلوب.

ولكن في البداية أريد أن أؤكد أيضا على مسائل مهمة جدا، وهي أن الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، كدولة وكسياسة، كانت دائما مع الكتاب وإلى جانب الكتاب، والجزائر قدمت الكثير جدا من أجل الكتاب، لا ننسى أن أكثر من ربع الشعب الجزائري متواجد في المدارس وفي المتوسطات وفي الثانويات وفي الجامعات، ويحتاج إلى كل أنواع الكتب وكل أنواع الإنتاج الفكري؛ والدولة الجزائرية متكفلة بذلك وقدمت - في الحقيقة - مجهودات ضخمة مقارنة مع دول أخرى.

لكن مع ذلك، يجب أن نشير إلى مسألة مهمة جدا، وهي أن الشعب الجزائري فيه ظاهرة ملحوظة، هو أنه يحب الكتاب ولا يتردد في أن ينفق من أجل الحصول على الكتاب، وهذا ما يجعل حاجتنا نحن كشعب للكتاب كبيرة ورغبتنا في توفيره ملحة، غير أننا نعاني دائما نقائص في موضوع الكتاب ونطمح دائما إلى تحسين وضع الكتاب. فالملحوظ أن الساحة الثقافية في الجزائر، المتعلقة بالكتاب، تعاني من بعض النقائص - السيد معالي الوزير - تتمثل على العموم في النقاط التالية: سجلت البعض منها وهذه المسألة أشار إليها الزملاء الذين سبقوني وهي قضية ضعف المقروئية في الجزائر، مشكل مطروح، هو ليس مشكلا للطرح فقط، بل نسأل فيم تفكر الوزارة من أجل الخروج من هذه

الظاهرة؟ هل المشكل مادي أم مشكل أماكن أم مشكل أجهزة؟ ماهو السبب؟ وكيف يعالج؟ فهذا الموضوع، أطرحه لأنه لا ينبغي أن يبقى مستمرا، هذا المشكل الأول.

قضية أخرى أطرحها - سيدي الوزير - وأنتم تعرفونها ربما أكثر من الغير، لأنكم مررتم بمرحلة كشاعر، كأديب وكمؤلف، وواجهتم - من دون شك - مشكلة الطبع في الخارج، لماذا الجزائريون يطبعون في الخارج؟ لماذا الجزائريون يطبعون في مصر، في تونس؟ يطبعون في أماكن أخرى؟ لماذا يفرون إلى هذه الأماكن؟ أنا أعجبني تدخل أحيانا وأبينها، السيد عمار ملاح حول هذه النقطة، كما أشار فعلا إلى العوائق والعراقيل التي يعاني منها الكتاب.

هذه المشاكل موجودة فعلا، فتكلفة الكتاب لا يستطيع أن يتحملها المفكر أو الباحث أو صاحب الكتاب - المؤلف - فهو عاجز عن دفع الثمن المطلوب منه في المكتبة.

المكتبة لا تطبع له، إلا إذا دفع نصف السعر، أي نسبة معينة من السعر وفي نهاية الأمر لن يأخذ - تقريبا - شيئا!! هل يستطيع المؤلف في الجزائر أن يعيش من مؤلفاته؟ هذه مسألة مستحيلة، نحن نعرفها وجربناها كأساتذة بالجامعة، نحن نخسر حين نطبع، على كل حال، عشت شخصا هذه التجربة.

لماذا - سيدي الوزير - نعاني من هذا المشكل؟

نطبع في الخارج، ثم نستورد بالعملة الصعبة، ونبقى نعاني من هذا المشكل؟!

قضية التكلفة التي أثارها السيد عمار ملاح، هي مشكلة حقيقية وربما هي السبب في الطبع في الخارج، وأنا أتساءل: لماذا تكلفة الطبع في مصر ليست مرتفعة وهي مرتفعة في الجزائر؟! هل وضع مصر أفضل من وضعنا نحن؟! هل الوضع في تونس، في مجال صناعة الكتاب، أفضل من الوضع في الجزائر؟ ماهو السر؟ لا بد من التفكير في هذه المشاكل، لأننا إذا أردنا أن ننشر الكتاب ونوفره للجميع، يجب أن نحل هذه المشاكل العملية والحقيقية التي نعاني منها.

هناك مشكل آخر أو ظاهرة أخرى تميز الساحة العلمية، أي ساحة الكتاب عندنا، وهو غياب الكتاب العلمي، ذكرها بعض الزملاء، لكنني أعود إلى هذه النقطة وأؤكد عليها، الكتاب العلمي، خاصة الجامعي منعدم - تقريبا - باللغة الوطنية ولا وجود له، أما باللغة الأجنبية فهو بأسعار

مكتبات في قسنطينة؟ من المفروض أن تنجز مكتبة وطنية كبيرة في قسنطينة ولكن إلى حد الآن لم تنجز! لازالت محل أشغال، لا شيء ملموس!
 هناك أيضا مشروع لإنجاز مكتبات عمومية هامة في المدن، مقر الدوائر، مثلا الخروب، السمارة، عين عبيدو، المدن التي تعرفونها، لكن لا شيء لحد الآن!

سيدي الوزير، هل نظم إلى حد الآن، على سبيل المثال، معارض للكتاب في قسنطينة بمناسبة السنة؟ نحن - تقريبا - في منتصف السنة!

هذه بعض الملاحظات حول هذه المسألة. أعود إلى القانون، عندي تعليقات أو بعض الملاحظات التقنية.

أول ما شد انتباهي - سيدي الوزير - هو التعريفات التي أعطيت للكتاب. تم تقديم تعريف للكتاب، ماهو الكتاب؟ ثم بعد ذلك ما هو الكتاب المدرسي؟ ما هو الكتاب الديني؟ لاحظت أن هناك اهتماما لدى الصحافة وبعض الناس، كتبوا حول هذا الموضوع وقالوا إن هذه التعاريف لم تخدم هذا القانون، فلماذا إذن هذه التعاريف؟ الكتاب هو الكتاب سواء أكان يتعلق بالدين، أو الطب أو الفلسفة أو أي تخصص آخر فهو كتاب!!

الكتاب هو الكتاب، لماذا نخصص تعريفا للكتاب الديني وتعريفا للكتاب المدرسي وتعريفا لكتاب كذا؟! هذه المسألة أدخلت غموضا في المفاهيم، وهناك من يختلف معها، أنا لا أذهب هذا المذهب ولكنني - حسب وجهة نظري وقناعاتي الشخصية - لا أرى مدعاة أو ضرورة لهذا التعدد في التعاريف، الكتاب عندما يطبع يصبح بضاعة، مثله مثل أي بضاعة أخرى، سواء أكان دينيا أو مدرسيا أو طبيا أو صيدليا، فهو كتاب وانتهى الأمر، سواء كتب على ورق أو على شيء آخر، وهذا التعدد في التعاريف لا أراه يخدم هذا القانون، هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية، تضمنت المادة الثانية قائمة طويلة من التعاريف، أنا شخصا لا أرى أنها تخدم الكتاب أو تخدم هذا القانون، فهناك تعريف: ماهو النشر؟ ماهو التوزيع؟ ماهو البيع؟ ماهي المكتبة؟ من هو البائع؟ ماهو السوق؟ ماهو كذا؟ هل يعني أن الكتاب يحتاج إلى كل هذا الزخم من التعاريف التي - ربما - لا تفيده القانون نفسه، بل تضيق

مستحيلة تقريبا!
 الكتاب العلمي سواء في مجال الطب، أو الصيدلة أو علوم الهندسة، في كثير من التخصصات الجامعية، هو باللغة الأجنبية يقدر بمئات الأورو أو آلاف الأورو، صعب على الطالب والمواطن اقتناؤه؛ نحن نعاني من مشكل الكتاب العلمي، فمن المفروض على الحكومة أن تفكر في كيفية توفير الكتاب العلمي، لأنه أداة ضرورية للحياة الجامعية أو العمل الجامعي.

هناك كذلك ظواهر أخرى، ولكنني أكتفي بهذه وأمر إلى بعض الملاحظات التي سجلتها بخصوص مشروع قانون الكتاب، لاحظت - السيد معالي الوزير المحترم - أن هذا المشروع، مثلما ذكر زميلي الذي سبقني، قد أعد في أكتوبر 2013 وعرض على البرلمان في هذه المرحلة.

لقد جاء في عرض الأسباب لهذا المشروع ما يلي:
 لقد أنجزت الوزارة إلى غاية سنة 2005، 200 مكتبة على مستوى الوطن، وهي تنتظر مع أواخر 2014 لتستلم أكثر من 250 مكتبة أخرى بالنسبة للوطن.

سؤالي، سيدي الوزير، هل استلمتم في أواخر 2014 أكثر من 250 مكتبة أخرى بالنسبة للوطن؟

سؤالي، سيدي الوزير، هل في أواخر 2014 استلمتم هذا العدد من المكتبات في الوطن؟ هل أنجز فعلا؟ أم أنه مجرد كلام؟ ماذا أنجز بعد 2014؟ نحن في منتصف 2015! إذن من 2013 إلى 2015 من المفروض أن تكون هناك 250 مكتبة أخرى، فهل أنجزت من طرف الوزارة؟ السؤال هنا مهم، لماذا؟ لمعرفة هل تتقدم في شأن الكتاب أم تتأخر؟ هذا هو السؤال، السيد الوزير؛ والمفروض أن نجيب عن هذا السؤال، أتم قلتكم وصرحتكم في عرض الأسباب بهذه المعطيات وبهذه الأرقام.

أنا أقول أنتم - السيد الوزير - وأقصد الوزارة، لأنني أتكلم عن المؤسسة وليس عن الأشخاص، ومتأكد أنكم - ربما - تشكون هذا الوضع مثلي! هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية، أيضا في ساحة الكتاب، نحن في قسنطينة، تعلمون أننا نعيش سنة الثقافة العربية بقسنطينة، وأنتم الناطق الرسمي - على ما أعلم لهذه السنة - فأسألكم عن حالة الكتاب هذه السنة، سيدي الوزير؟

ماذا أنجز بخصوص الكتاب في هذه السنة؟ 7000 مليار - كما تعلمون - خصصت لهذه السنة، فماذا أنجز من

ولكن هذا تحصيل حاصل!
فالأشخاص العموميون بحكم الطبيعة القانونية فهم يخضعون للقانون العام.

إذن لا حاجة لذكر هذا الكلام، هذا كلام حشو، ولكن فيه مشكل، لماذا أقول هذه الملاحظة؟ لأن هذا الكلام غلط!

الشخص المعنوي العام عندما يمارس التجارة مثلا مثل الأفراد، أو يذهب إلى المحلات ليشتري الكتب أو يبيعها، فهو يخضع للقانون الخاص وليس للقانون العام.

هذه ملاحظة، أظن أنه لم يكن من المفروض أن يذكر القانون هذه المشكلة.

نرجع إلى المادة (8) - سيدي الوزير - التي تنص على: «تمارس الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه في إطار احترام ما يأتي: الدستور، قوانين الجمهورية، الدين الإسلامي، الديانات... إلخ» وكل ما هو مذكور ولا حاجة إلى تعديده.

أسأل السيد الوزير: من يراقب هذه المسألة؟ من يستطيع أن يضمن أن الكتب تخرج وهي مطابقة وتحترم هذه العناصر الموجودة في المادة (8)؟

هل تنتظرون من الناشر والطابع أن يقوم بهذه العملية؟ أنا أقول لك بخصوص الناشر والطابع، إن هناك ناسا ينشرون ويطبعون ويوزعون وهم أميون، أنا أعرف ناسا من هذا النوع، أعرف ناسا لا علاقة لهم بالمعرفة ولا بالعلم ولا بالبحث ولا بالكتاب، كانوا يبيعون أشياء أخرى كالخضر مثلا وشيئا فشيئا تحولوا إلى منتجين للكتب ويبيعونها!!

هل هؤلاء يراقبون؟ أيعقل السيد الوزير، أن شخصا يطبع ويوزع، يستطيع أن يراقب، أتم بصفتكم شاعرا، على سبيل المثال وتكلمون في لغة لا يفهمها إلا الشعراء، فكيف يمكن لهذا الشخص أن يراقب، إذا ما كنتم احترمتهم الدين الإسلامي أو الجمهورية أو الدستور؟ من يقوم بهذه المهمة؟ هذا هو السؤال! هل كل من أراد أن ينشر، يأتي إلى الوزارة لكي يأخذ الموافقة على ما يكتب؟! أنا أظن أن هذه المادة فيها تضيق على حرية التعبير ولا تساعد على نشر الكتاب وسأعود إليها لأنها مرتبطة بالمواد 8 و9 و10 ولدي بخصوصها ملاحظة هامة، ومع ملاحظة أن مخالفة أحكام هذه المادة تعرض صاحبها لعقوبة من 50 مليوناً إلى 100 مليون، لتروا درجة التشدد في هذه المادة! إذن هذه ليست

عليه أكثر مما تستخدمه، وهذه التعاريف - صراحة - الكثير منها لا يحوز على الرضا والقناعة، فأرى أن هذا حشو بصراحة، حشو لا يخدم..

لاحظت أيضا من الناحية اللغوية، وأنتم أدرى الناس بهذا الموضوع - سيدي الوزير - أن هذا القانون عليه مأخذ لغوية كثيرة منتشرة هنا وهناك، يبدو أنه وضع بالفرنسية وترجم إلى اللغة العربية، وفي هذه الحالة، أحيانا قد تكون الترجمة غير سليمة، أذكر لك المادة (6) على سبيل المثال التي تقول: «تتكفل الدولة بجملة من المهام منها دعم مراحل سلسلة الكتاب» ودعم مراحل سلسلة الكتاب تعني بالفرنسية: (Soutien à l'ensemble de la chaine de livre).

هذا الكلام بالفرنسية صحيح، ولكنه بالعربية مختل، لنكون حقيقين، كلمة سلسلة تعني شيئا مختلفا عن الفرنسية، و(Chaine) مفهومة بالفرنسية ولكن بالعربية فكلمة «سلسلة» نقصد بها: (la collection)..

«سلسلة الكتب» لا تؤدي المعنى المقصود بالفرنسية، والتي هي مراحل إنشاء الكتب أو مراحل صناعة الكتاب، هذا هو المقصود، مراحل صناعة الكتاب أو مراحل إنتاج الكتاب، لماذا إذن سلسلة الكتاب؟ هذا كلام لا يفهم بالعربية وهذه الأخطاء نجد الكثير منها ماثورا في هذا النص، إلى درجة أنني أسأل وزارة الثقافة وليس السيد الوزير، ياترى هذا المنتج، هل هو مقبول ثقافيا، يعني عربيا، من ناحية اللغة؟ هذا هو المشكل!

نحن في وزارة الثقافة من المفروض أن كل ما يصدر عنها، لا غبار عليه من الناحية الثقافية.

عندي ملاحظة عن المادة (7) التي تقول: «يمارس الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه وكذا المطالعة العمومية، أشخاص معنويون» صحيح، شخص معنوي يمارس نشاط نشر الكتاب وطباعته وتسويقه ولكن ماذا عن المطالعة العمومية؟!

يعني ماذا يقصد: «يمارس الشخص المعنوي المطالعة العمومية»؟ هذه صياغة غير صحيحة في اللغة العربية، شخص معنوي قد يشجع على انتشار المطالعة العمومية ولكن أن ننسب إليه المطالعة فهو كلام غير صحيح!

الفقرة الثانية من المادة أيضا غير صحيحة، ماذا تقول؟ تقول: «عندما يمارس أشخاص معنويون، الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه فهم يخضعون للقانون العام»

مستقيمة.

كذلك المادة (9) تقول: «تخضع الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه لتصريح مسبق لممارسة النشاط لدى الوزارة المكلفة بالثقافة» أنا أظن أن هذه المادة - في الحقيقة - تؤدي إلى تضيق وإلى خنق، أنا عندي وجهة نظر فيها، فهي تؤدي إلى خنق وتضييق على بيع الكتاب.

عندنا كذلك المادة (10) تقول: «يعدون ناشرين أو مطبعين أو مستوردين أو مصدرين أو موزعين أو مكتبيين أي بائع الكتاب، في مفهوم هذا القانون، من؟ الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يتخذون من هذه الأنشطة نشاطهم الرئيس».

نلاحظ النقطة التالية: «مع تكريس ثلثي رقم أعمالهم على الأقل لهذا النشاط».

أنا أظن أن هذه الفكرة الأخيرة مع تكريس ثلثي أعمالهم أو مساحتهم لهذا النشاط، تُعد مشكلا في رأيي ولا يمكن أن تتحقق للجميع، وأسألکم بالنسبة للمساحات الكبيرة التي تباع الكتب مثل مساحة أرييس أو باب الزوار أو المساحات الكبرى التي تخصص حيزا لبيع الكتب للأطفال أو حتى للكبار، هذه كيف نلزمها بتكريس ثلث أعمالها أو ثلث مساحتها أو غير ذلك؟ أظن أن هذه المواد الثلاث 8 و9 و10. مواد تضيق، نحن نريد أن ننشر الكتاب لكنها تضيق وأحيانا تمس بحرية التعبير.

أنا أردت أن أعرف لماذا جاء مشروع قانون الكتاب هكذا؟

ما فهمته - السيد الوزير - هو أن السبب هو أن الدولة تريد أن تحتاط من بيع الكتب التي قد تكون مضرّة بأمن البلاد، كالكتب التي تدعو إلى العنف والإرهاب وكذا.. بمعنى أن هذه المواد تخدم الغاية الأمنية، أنا أتفق مع هذا ومن الضروري أن نتخذ احتياطاتنا، حتى لا تحدث عندنا كوارث مثلما حدث في التسعينيات، ندعو إلى ذلك، فلا بد من الاحتياط ومنع هذه الكتب منعاً تاماً، نحن مع هذا، لكن السؤال هو هل هذه الطرق هي الحل الوحيد؟ هذه الطرق التي تضيق على الكتاب وعلى حرية التعبير وعلى عدم نشر الكتاب، فهذه مضرّة بالغاية من الكتاب ومن القانون نفسه، ألا توجد حلول أخرى؟! ألا توجد طرق أخرى، أنا في رأيي هناك حلول أخرى تستدعي البحث عنها!

على سبيل المثال، ألا تلاحظون أن ناشري الكتب

وطابعي الكتب في البلدان الغربية متخصصون، من يطبع الكتب العلمية لا يطبع الكتب الدينية، من يطبع الكتب القانونية لا يطبع كتباً أخرى، نجد في أوروبا دوراً متخصصة في الكتاب، متخصص نعم، وبالتالي فدور النشر التي تطبع كتباً علمية، لماذا نراقبها؟ فلنتركها تطبع كتب الطب وفي الهندسة وفي المعمار، من دون رقابة، لأن العلوم لا خلاف حولها.

أما الكتب التي تتعلق بالدين والأرض وبالأمور التي تكون فيها مخاوف، فهي تنشر في دور معينة، متخصصة ونلزمها بهذا الشيء وتخضع للمراقبة، أما أن نراقب الجميع ونضيق على الجميع ونضع الجميع تحت رقابة مشددة، ففي رأيي أن هذا يضر بالغاية أو لا يسمح بتحقيق الغاية المنشودة؛ على كل حال هذه وجهة نظر - سيدي الوزير - وأنتم أدري بالموضوع، وأستخلص الملاحظة التالية وهي أن هناك تضيقاً على نشر الكتاب في هذه المواد.

عندي ملاحظة أخرى عن المادة (15) والمادة (27)؛ فيما يخص المادة (27) جاءت تحت عنوان: «توزيع الكتاب ومكتبة بيع الكتب»، والحقيقة أن هذا العنوان لا علاقة له بمحتوى المادة، إسم على غير مسمى، وحسب قراءتي له فهو يتكلم عن الشخص العمومي الذي يريد أن يشتري، فيقدم طلبية من الكتب ويجب أن يقدمها في الولاية الموجود فيها أو في الولاية المجاورة؛ وهذا تقييد لا أرى له مبرراً حقيقياً ومنطقياً عندنا.

هناك كذلك جملة من المواد الأخرى في هذا القانون وهي عديدة، مثلاً من المادة (44) إلى المادة (51).

تقول المادة 44: «يتعين على المؤسسات العمومية للبت الإذاعي والتلفزيوني بث حصص تخصص للكتاب».

ماذا - سيدي الوزير - يلزم القانون المؤسسات العمومية للبت التلفزيوني فقط؟ هل المؤسسات التلفزيونية الأخرى لا تخضع للتشريع الجزائري ولا تخضع لسيادة الدولة الجزائرية، هذا غير معقول!

وهل المؤسسات العمومية تقبل هي أيضاً هذا الإلزام؟ وأنتم كنت مسؤولين في التلفزة، فهل كان بالإمكان إلزامكم بشيء - ربما - لا تستطيعون القيام به؟ هذه المادة فيها كلام! المواد الأخرى كذلك كلها فيها كلام، المادة (48) تقول مثلاً: «يجب على المؤسسات العمومية مثلاً ذات الطابع الاجتماعي والمؤسسات الصحية وكذا المؤسسات العقابية

كان معنا وزير النقل، فكتب تدخله موجها لوزير النقل بدل وزير الثقافة، وهو خطأ مطبعي، وشكرا لمعالي الوزير. الآن المتدخل الموالي هو السيد موسى تمارتازة، فليتفضل مشكورا.

السيد موسى تمارتازة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. سيدي رئيس الجلسة، سيدي وزير الثقافة والوفد المرافق له، سيدي وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، سلام الله عليكم، أزول فلاون.

بعد المصادقة على مشروع القانون المتعلق بأنشطة وتسويق الكتاب من طرف مجلس الوزراء، بتاريخ 29 سبتمبر 2013، وكذا المجلس الشعبي الوطني؛ هانحن اليوم بصدد مناقشته في مجلس الأمة.

بعد القراءة الدقيقة لمشروع هذا القانون؛ المتعلق بأنشطة وتسويق الكتاب من طرف مجلس الوزراء، بتاريخ 29 سبتمبر 2013، وكذا المجلس الشعبي الوطني؛ هانحن اليوم بصدد مناقشته في مجلس الأمة.

أولا: هذا النص مفرد، دون أن يتحفظ للفراغ أو الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وعدم ذكر ما كان يزر به ماضي الآداب والكتاب في الجزائر، بحيث كل هذه الفترة رميت إلى مهملات التاريخ.

ثانيا: عدم ذكر العمل الجبار الذي قامت به دور النشر منذ الاستقلال، في إطار ترقية الفكر الأدبي، الثقافي والمعرفي في بلادنا ونذكر منها على سبيل المثال، المؤسسة الوطنية للنشر، دور المطبوعات مثل: النهضة، دار البعث، الشهاب، لا فوميك أو بوشن التي كتب عليها التاريخ.

ثالثا: يتبين أن وزارة الثقافة قررت إطارا معياريا ذا طابع تشريعي، معد لتأطير كل نشاطات الكتاب.

رابعا: سيدي رئيس الجلسة، سيدي الوزير، حتى وإن كان هم المطبوعات وكل من يستورد الكتب شرعيا، لكن يجب أن يكون الكتاب مجالا لمقتضيات الدخل.

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي الوزير،

في نظرنا، فإن الهدف المرجو، هو بمثابة إرادة تأطير كل

أن تخصص فضاء للمطالعة»، وإذا لم تكن تملك ذلك؟ كيف ذلك إذا لم تكن تملك فضاء للمطالعة؟ أقول لك - سيدي الوزير - اتصل بي مدراء المدارس والمتوسطات واشتكوا بأنهم لا يملكون فضاء ليطلع فيه الأطفال ولا يملكون قاعات للمطالعة، ما هو الحل حسب هذا القانون؟ في حين تقول المادة (49): «تتكفل المكتبات العمومية أو الخاصة بالمطالعة العمومية» كيف تلزم أنت مؤسسات خاصة بالمطالعة العمومية؟ صاحب مؤسسة خاصة سيقول لك أنا تاجر، ومحلي ليس للمطالعة العمومية! كيف تجبر شخصا خاصا دون إرادته بتوفير فضاء دون مال لتمويله؟! هل هناك شخص يأتي يقول لك إفتح منزلك لتعلم فيه الناس؟

أنا أظن بعض الأفكار في هذا القانون.. المادة (51) تقول مثلا: «يخضع فتح المكتبات الخاصة لمنح شهادة المطابقة التقنية التي يسلمها الوزير» حتى بالنص الفرنسي (Le ministre)؛ أمر عجيب! لماذا الوزير؟ قولوا الوزارة؛ وإذا لم يكن في الوزارة وزير وكانت وزيرة كيف يكون الحال؟ أليس هذا مشكلا؟ يعني هذا نص قانوني..! والغريب أن هذا النص وضع وأعد تحت إشراف وزيرتين وليس وزير واحد، يعني هذا غير معقول! ضيقن على أنفسهن! وهناك ملاحظات أخرى مختلفة من هذا النوع.

في نهاية الأمر، أصل إلى نتيجة وهي أن هذا القانون في الحقيقة «تعبان» كإنجاز ثقافي، هذه هي الحقيقة، إسمح لي على هذه العبارة - سيدي الوزير - لكنها ملاحظتي الشخصية.

في نهاية الأمر، مهما يكن فهذه النقائص لا تخل به كقانون ويمكن أن يصلح مستقبلا.

أشكر اللجنة على العمل الذي قامت به، نحن لم ننتقد عمل اللجنة ولكن القانون وأرجو العذر إن أطلت أو أسأت والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لمن شريط؛ لقد أعدت تشريع القانون مادة بمادة.

لدينا المتدخل الموالي، وهو السيد صالح دراجي، له تدخل كتابي أقدمه الآن لمعالي الوزير.

فقط ألفت انتباه معالي الوزير أن السيد صالح دراجي، أظن أن طابعه ما زالت مضبوطة مع وزير النقل، لأنه بالأمس

ضمان عدالة أفضل وإيصال الكتاب للمحرومين والشباب
الريفي المهمش، بالمقارنة مع أماكن النشر الثقافي.

وفي هذا الإطار، حبذا إنشاء صندوق خاص لكتاب
الأمازيغية، لا كلمة في هذا الشأن، في هذا القانون.

تقول المقولة: «شعب يقرأ، شعب لا يجوع ولا يُستعبد»
أملنا هو أن الشعب الجزائري يقرأ، فلا يجوع إلى الأبد ولا
يستعبد إلى الأبد.

من الضروري تشجيع، داخل المجتمع المدني، القراءة
والمطالعة، امتلاك وتبادل الكتاب، ورشات الكتابة والإبداع
الأدبي، الشعر والمسرح؛ وكل هذا يحتاج إلى وسائل مادية
قليلة، من طبيعتها ترقية سوق الكتاب.

لقد وضعت حواجز حقيقية بين الشباب المدرسي
والجامعي، مع عالم الطبع، النشر والكتاب وكذا عدم
التحكم وضعف مستواهم في إتقان اللغات والثقافة العامة.

سيدي رئيس الجلسة،
سيدي الوزير،

إن الوثبة المرجوة لا تكرر إلا بوضع المطالعة والقراءة
في قلب المنظومة التربوية الجزائرية وفي ظل سياسة ثقافية
توافقية.

وفي الأخير، التطوير لا يعني المراقبة والتأطير وشكرا
على حسن الإصغاء، ثميرث.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد موسى تمارتازة؛
والآن الكلمة لآخر متدخل وهو السيد عبد الكريم قريشي،
فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد نائب رئيس
مجلس الأمة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس الجلسة،
سيدي وزير الثقافة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان، والوفد المرافق لهما،
زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي قبل كل شيء، ومن واجب الأخ
تجاه أخيه، أن أقدم التهئة الخالصة للأخوين الكريمين، على

النشاطات المرتبطة بالكتاب من طرف الوزارة المعنية.
بحيث ضمن 62 مادة، هناك 17 مادة ذات طابع
مجازف، خطير ومستدام للمنظر الإداري الجزائري، بعضها
قد يؤدي إلى غلق أو انهيار عدة وظائف منها المستوردون
والمكتبات إلخ...

وكل هذا بحتمية الترخيص أو التصريح المسبق
لناشرين، الطباعة، استيراد الكتب، المكاتب الخاصة،
هبات الكتب الأجنبية، الكتب الدينية، الكتب المدرسية،
شراء الكتب خارج الولايات، زيادة على ذلك، تأطير ربح
الموزعين والناشرين وكذا تنظيم قاعات وعروض الكتاب.

سيدي رئيس الجلسة،
سيدي الوزير،

إن العديد من مواد مشروع القانون عبارة عن تعديلات
غير مناسبة في اقتصاد الكتاب، في إنتاجه وتسويقه، قد
تؤدي إلى الارتهان المؤبد للحقل الثقافي وتحويل مؤسسات
الكتاب إلى مكاتب بسيطة ومذلة.

سيدي رئيس الجلسة،
سيدي الوزير،

إن مشروع القانون الحالي والمعروض علينا للنقاش لا يعد
بالإيجاب لحرفة الكتاب وطريقة استعماله وتشجيعه.
نلتمس ضعف حقوق تلك الحرفة ووجودها وحمايتها
من طرف الهيئات الوطنية وأساسا وزارة الثقافة.

حرية التعبير للكتاب والناشرين والمكاتب مجهولة، مما
أدى بكبار الأدب الجزائري للطبع في الخارج وبالخصوص
في كل من فرنسا ولبنان ومصر وتونس كما ذكر من طرف
الزملاء.

إن الجزائر لا تستحق مثل هذا التراجع، مقارنة بميثاق
الكتاب، في ظل الوزيرين السابقين، السيد بوعلام بسايح
سنة 1980، والمرحوم أبو بكر بلقايد سنة 1990.

لا يمكن لأي أحد تفادي النتائج السلبية لهذا القانون في
المستقبل، لأنه نتيجة غياب النقاش والتشاور بين المحترفين
والمعنيين بالأمر.

وفي الأخير، إن ميدان الكتاب - سيدي الوزير، سيدي
رئيس الجلسة - يحتاج إلى تفكير، ممارسة الذكاء، الإبداع
والحس الفردي وهذا بعيدا عن كل الممنوعات الموجودة
وراء كل مادة - تقريبا - من مشروع هذا القانون.

بل بالعكس، بتوزيع المداخل والأجور، يمكن للدولة

موسى: «الشعب الذي يقرأ لا يمكن أن يجوع» ومن هذا المنطلق فأنا أعرف جيدا أن الدولة الجزائرية حرصت كل الحرص، منذ الاستقلال، على القيام بهذا الجانب، سواء من خلال إعداد المدارس والجامعات ومراكز التكوين المهني أو من خلال إنشاء المكتبات في كل مكان ودور الثقافة ودور الشباب.

لكن المشكلة التي نعانيتها الآن، أن الذين يذهبون إلى هاته الدور وهاته المكتبات هم قليلون جدا! لماذا قليلون؟ لأننا لم نعود أبناءنا على القراءة.

وهذا القانون - كما قلت - رغم ما فيه وما عليه، سأحاول بقدر المستطاع أننا نتعرض إلى هاته الأشياء. من بين أهم الأشياء التي جاء بها هذا القانون، ترقية الترجمة.

الجزائر كوّنت في السنوات الماضية مجموعة كبيرة من الأساتذة في دول العالم المختلفة، فرنسا، إنجلترا، إسبانيا، إيطاليا، أمريكا وكندا وعاد الكثير منهم ولم يعد البعض منهم، سامحهم الله.

الذين عادوا يستطيعون بحكم تكوينهم في اللغات الأجنبية، أن يترجموا الكثير من الكتب، وهذا - للأسف الشديد - لم يوجد بشكل كبير في الجزائر.

من هذا المنطلق، أدعو - معالي الوزير - بالتنسيق، ليس لوحده ولا أحمل الأستاذ الفاضل هذا الأمر، بل بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، وخاصة وزارة التعليم العالي، في كيف يمكن تشجيع مسألة الكتاب، ومن هذا المنطلق لدي مقترح قد أتركه في آخر مداخلتني.

إذن، مسألة ترقية الترجمة، أعتقد أنها من النقاط الأساسية في هذا المجال، لماذا؟ لأن العلم الآن ليس عندنا نحن ولا عند زملائنا وأشقائنا العرب، بل العلم موجود الآن في الغرب، أردنا هذا أم لم نرده، وبالتالي فنحن مضطرون، إذا أردنا أن نتعلم، فلا بد أن نتعلم تلك اللغات أولا، ولا بد أن نستورد ذلك العلم ثانيا.

القضية الثانية، وهي ملاحظة لوزارة الثقافة بشكل عام، لماذا نرى في أسواقنا نقصا، حتى لا أقول انعداما، نقص كبير في استيراد المجالات العلمية، العربية والأجنبية.

لماذا أقول هذا الكلام؟ لأن العلم الآن يرتقي من خلال الأبحاث، والأبحاث تنشر في شكل مقالات، والمقالات تنشر في المجالات العلمية، لكن - للأسف الشديد - عندما

نيلهما ثقة فخامة رئيس الجمهورية، وإلى حكومة الوزير الأول السيد عبد المالك سلال، راجيا لهم التوفيق والنجاح في خدمة البلاد والعباد.

سيدي رئيس الجلسة، أثنى عليا هذا النص الذي جاء لتنظيم سوق الكتاب ونشاط الكتاب.

لماذا الكتاب؟ لأن القرآن الكريم عندما أنزل الله عز وجل قرآنه على نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام، بدأه بكلمة «اقرأ»؛ ويقول القرآن الكريم كذلك: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

والحكمة الصينية تقول: «إذا أردنا مشاريع سنوية فازرعوا القمح، وإذا كانت مشاريعكم لـ 10 سنوات فاغرسوا الأشجار، وإذا كانت مشاريعكم للحياة كلها فاعلموا واثقفوا الإنسان».

من هذا المنطلق، جاء هذا القانون، وبهذه المناسبة أشكر عليا وزارة الثقافة على هذا النص المقدم أمامنا بما فيه وما عليه.

كما أقدم شكرا خاصا إلى رئيس لجنة الثقافة وأعضاء لجنة الثقافة، على التقرير التمهيدي الذي قدم أمامنا في هذه الصبيحة.

إذن، عندما نتحدث عن الكتاب، كنت أتمنى ألا يحضر فقط وزير الثقافة لمناقشة هذا القانون، لماذا؟ لأن الكتاب لا يهم فقط الثقافة، بل يهم المدرسة بالدرجة الأولى ويهم مراكز التكوين المهني، ويهم الجامعة بدرجة أكبر، فلا يمكن أبدا أن نحصر الكتاب في الثقافة.

لماذا أقول هذا الكلام؟ لأنه عندما نتحدث عن نقص المقرئية في الجزائر، لا تتحملها وزارة الثقافة، بل تتحملها الأسرة الجزائرية قبل كل شيء، وتتحملها المدرسة الجزائرية بالدرجة الثانية والدرجة الأساسية.

لماذا أقول هذا الكلام؟ أقول هذا الكلام لأننا نعيش هذه الأيام، ولكم أن تسألوا أبناءكم وإخوانكم، عندما يكلفهم الأستاذ بإجراء بحث معين، أو فرض معين أو عرض معين، يذهب إلى كشك الإعلام الآلي ويطلب منه البحث الفلاني ويقدمه له مكتوبا! لأن أصحاب الأكشاك قد أعدوا تلك المادة (المسروقة) من الشبكة العنكبوتية سلفا، فقط ليكتب التلميذ إسمه ثم يقدمه إلى معلمه، فأين القراءة؟

إذن من هذا المنطلق، فإننا نحمل وزارة التربية الوطنية ضعف ونقص المقرئية في الجزائر، وكما قال زميلي الأخ

للكتاب في الجزائر، وبعدها مباشرة، أي بعد يومين، وصلت إلى الجزائر، وقصدت المعرض الدولي للكتاب، فذهبت إلى نفس الكتاب، فوجدت سعره هنا في الجزائر أكثر من 20 دولارا، فتكلمت مع صاحب المكتبة وقلت له أنا اشتريت الكتاب منذ 3 أيام من القاهرة بـ 10 دولار فقط، أنت الآن تباعه بأكثر من 20 دولارا، هذا غير معقول! فتحجج لي - طبعا - بأشياء كثيرة جدا، فلا بد أن نراقب هاته الأسعار في تلك الدول الأصل.

صحيح الآن أن الدينار منخفض والعملات مرتفعة، لكن هذا الشخص الذي يحدد السعر والذي يحدد نسبة الانخفاض، أنا هنا أطرح علامة استفهام كبيرة جدا؟ ألا يمكن أن يكون هذا مصدرا لإخراج العملة الصعبة من الجزائر؟ هؤلاء الذين يستوردون بالطريقة التي أرادوا ويبيعون بالشكل الذي أرادوا ويخفضون بما شاؤوا، أنا في اعتقادي أطرح علامة استفهام كبيرة جدا في تنظيم سوق الكتاب؟ وأتمنى أن أكون خاطئا في هذا المجال، لأنني متأكد أن الأجنبي المقيم في الجزائر موجود في القانون، فهذا الشخص الموجود يستورد الكتاب كما شاء ويمكن أن يعيد - طبعا - أخذ هذه العملات الكبيرة جدا بالنسبة للعملة الأجنبية في الجزائر، وهذا طبعا قد يمس ببعض الأمور الاقتصادية.

لدي بعض المقترحات، وليس لي - معالي الوزير - وليتسع صدره، فأنا أعرفه من هذا المنطلق، ونحن نتكلم عن المثقف بالدرجة الأولى، فله باع كبير في هذا المجال.

أقترح عليكم مايلي:

من خلال مديريات الثقافة على مستوى الولايات، وهذه الفكرة قمنا بتطبيقها في سنة من السنوات ونجحنا فيها.

تقترح مديرية الثقافة في تواصلها مع المجالس الشعبية الولائية، مبلغا في كل ولاية، حسب إمكانية الميزانيات، لتشجيع الإبداع وليس لتشجيع الرقص والغناء، اتفقنا! أنا أقول تشجيع الإبداع، لماذا هذا الكلام؟ لأن لدينا الكثير من المؤلفين، للأسف الشديد، كما قال الأستاذ لمين شريط، لا يستطيعون طبع الكتاب ولا يستطيعون نشر الكتاب! لماذا؟ لأنه مكلف جدا، فياحبذا، ونحن نملك 48 ولاية وعن قريب سوف تكون لدينا 09 أخرى إضافية، لو كل ولاية فقط تستخرج مبلغا معيناً من المال يكون بـ 5

نذهب إلى أسواقنا لا نجد هاته المجلات في مكتباتنا. في حين، عندما نزر بعض الدول الأخرى، لا أذكر اسم هذه الدول وهي دول عربية، نجد هذه المجلات، في كافة التخصصات، في أكشاك تلك المكتبات.

قضية أخرى مطروحة في المادة 11، ذكرت شروط نشر الكتاب؛ أنا أقول لمعالي الوزير - وكما قلت لا أحمله المسؤولية - هذه المادة للأسف الشديد، غير مطبقة في الكتب.

أنا أشرف على الكثير من طلبة الدكتوراه والماجستير، يأتيني طالب بمرجع معين من دون طبعة ومن دون تاريخ ويخيل لي أن هذا الكتاب قديم، فيقول لي لا يا أستاذ، لقد اشتريت هذا الكتاب منذ أسبوع أو شهر أو شهرين أو ما إلى ذلك.

فكثير من الكتب التي تنشر الآن بالسرعة الموجودة في بعض الدول العربية - وسوف أعلق بعض الشيء على مقاله الأستاذ شريط - قلت نظرا لسرعة نشر الكتاب في الدول العربية، كثيرا ما يهملون رقم الطبعة وسنة النشر؛ وبالتالي فهذه المادة - للأسف الشديد - غير مطبقة الآن، فنتمنى أن تكون مطبقة.

المادة 28 تقول بالحرف الواحد: «تحديد بكل حرية أو يحدد بكل حرية هذا المستورد سعر بيع الكتاب للجمهور» بمعنى أن المستورد له الحرية الكاملة في تحديد سعر الكتاب. ونلاحظ في مادة أخرى وهي المادة 31 مايلي: «المشاركون الأجانب»، وفيه خطأ مطبعي - كما قال الأستاذ شريط - فالملاحظة التي أبديناها بالأمس عن مسألة النص، هل هو عربي أم فرنسي؟ أتمنى من الحكومة أنها تراعي هذا الأمر في كل نصوصنا المستقبلية.

المشاركون الأجانب لهم الحق في تخفيضات غير محدودة السقف أثناء التظاهرات التي تنظم الكتاب؟ فمن جهة، هو الذي يحدد سعر الكتاب للجمهور، ومن جهة ثانية، لديه الحق أن يخفض بما أراد من نسبة في التخفيض أثناء تنظيم التظاهرات، ماذا يفهم من هذه المادة؟ يفهم منها: أنت المستورد، يامن تقيم بالجزائر، إستورد الكتاب وأنت تحدد سعره، وأنت الذي لديك الحق أن تخفض ما شئت أثناء التظاهرات العلمية.

أقول لكم حادثة، حدثت لي منذ سنة تقريبا، اشتريت كتابا من القاهرة، بسعر 10 دولار، أيام المعرض الدولي

إطار تعاونكم مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنا عندي اقتراح: كنت اقترحت في يوم من الأيام، في برنامج من برامج التلفزيون، لكن - للأسف - لم يؤخذ بعين الاعتبار أو لم يستمع إليه، قلت نحن عندنا - كما قال الأستاذ شريط - نقص في المرجع العلمي في الجامعة، طبعا الأستاذ لمن شريط يدرس في الجامعة؛ وكثير من الزملاء يدرسون في الجامعة وأنا أدرس في الجامعة، كنت اقترحت اقتراحا بسيطا جدا، لكني أنا متأكد بأنه عملي.

طبعا في البحوث، لما نذهب للمجلات العلمية، نجد البحث المقاولاتي أو نجد مقالا، لكنه مؤلف من قبل العديد من الباحثين في مخبر معين من المخابر.

كذلك الآن في بعض الكتب، هناك التأليف المقاولاتي، وأقصد به تأليف مجموعة لنفس المؤلف، ومعالي الوزير يدرك هذا الأمر، فقلت يا حبذا لو تختار وزارة التعليم العالي في كل مادة من المواد، في كل مقياس من المقاييس أحسن الأساتذة الذين يدرسون بالجامعات، الآن لدينا تقريبا 80 جامعة، في كل ولاية من ولايات الوطن عندنا جامعة، فنختار في كل كتاب مرجعا، كم سيكون فيه من فصل؟ حوالي 12 فصلا، 15 فصلا، ليس هذا مشكلا، نختار 15 أستاذ في كل مقياس، في كل مادة وأتمنى أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي يسمع مني هذا الاقتراح.

في مقياس من المقاييس، لأبأس دعنا نتكلم عن جماعة الأدب وعن اللسانيات التطبيقية، لو أتني فقط بـ 15 أستاذا ألا يمكنهم أن يؤلفوا الكتاب في ظرف سنة ويكون مرجع حديث في ذلك المقياس، إحسب عدد الأساتذة الذين عندنا وعدد المقاييس التي عندنا، أنا متأكد أنه في ظرف سنة سوف نحصل على كل المراجع العلمية الحديثة، طبعا، سوف نشترط في هذا الأمر أن تكون المراجع حديثة في هذا المجال؛ وبالتالي سوف نحصل على هذه المجموعة، والقضية بسيطة جدا، قضية تنسيق وإشراف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - طبعا - بالتعاون مع وزارة الثقافة وهي مشكورة في هذا المجال.

قضية تشجيع نشر أحسن الأبحاث العلمية المقدمة لنيل الماجستير والدكتوراه، وهذه كذلك معمول بها في الجامعات العالمية، كثير من اللجان، طبعا الأخ في لجنة، الأخت في لجنة، نحن عندما ناقش رسائل الماجستير والدكتوراه، هناك بعض الأبحاث المتميزة، نقول توصي اللجنة بنشر البحث،

مليون دينار، أنا متأكد أننا سوف نطبع في كل كتاب - على الأقل - من حوالي 50 إلى 60 إلى 100 كتاب، وأتكلم من منطلق الخبرة.

في يوم من الأيام، كنت رئيس لجنة الثقافة في المجلس الشعبي الولائي، واستطعت بحكم العلاقات أنني أستخرج ميزانية معينة خاصة بالإبداع، وقمنا بنشر حوالي 35 كتابا من بينها دواوين شعر وقصص... إلخ.

كانت عملية ناجحة، لأن هؤلاء الناس لو لم ينشر لهم المجلس الشعبي الولائي هذا الكلام، ما كان لينشروه أبدا؛ وبالتالي فإني أدعو أخي الفاضل، معالي وزير الثقافة، إلى حث مديريات الثقافة على مستوى الولايات للتقرب من المجالس الشعبية الولائية والحصول على هاته الميزانية، وأنا متأكد أن وزارة الداخلية سوف تقبل هذا الأمر لتشجيع الإبداع في كل الأماكن، ومتأكد أن ثقافتنا سوف تتطور عبر المناطق، وكل ثقافة سوف تظهر وفقا لخصائص تلك المنطقة.

الاقتراح الثاني، تشجيع الترجمة من خلال ترسيم جائزة للكتب المترجمة، سواء من العربية إلى الأجنبية أو من الأجنبية إلى العربية، وأنا أقول جائزة سنوية، بل ليس فقط جائزة سنوية، أنا متأكد أنه بإمكانهم أن يخصصوا على الأقل 10 جوائز في السنة، وسوف ندفع بهؤلاء الذين تعلموا في الدول الأجنبية في الثمانينيات أن يقوموا بترجمة علومهم في هذا المجال؛ وأنا متأكد أنه لما ترسم هذه الجائزة سوف تحصل على مجموعة من الكتب مترجمة في كل سنة، وأكد أن الله سوف يوفقكم - إن شاء الله - لأن العلم لما تطور زمن الدولة الأموية تطور بالترجمة، وأتمتعون هذا.

لما تطور العلم في أوروبا، تطور كذلك من خلال الترجمة ومن خلال التواصل مع من كان في الأندلس... إلخ، فلنذهب إلى هذا المنحى ونحصل على العلم من أمه ومن أصله.

وهنا نتمنى أن تكون الأمور في شكل علاقة مع وزارة التعليم العالي، لأن الأساتذة الذين تكوّنوا في تلك العلوم موجودون الآن في الجامعات، ووزير التعليم منذ يومين تحدث تقريبا عن 50000 أستاذ، لو أن نصف هذا العدد، كل واحد فيهم أخرج كتابا، أنا متأكد أننا سنصل إلى 25000 كتاب، وهذا في مقدورنا لأنه فيه إمكانية، بقي فقط التحفيز. بالنسبة للمراجع العلمية في الجامعات، وهذا كذلك في

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛
تنتياتي أن تؤخذ جميع اقتراحاتك بعين الاعتبار، شكرا
للجميع.

بهذا نكون قد مكنا جميع الراغبين في التدخل لمناقشة
مشروع القانون المعروض علينا، الآن أسأل السيد وزير
الثقافة، ممثل الحكومة، هل لديه الجاهزية الآن لتقديم ردوده
على تدخلات أعضاء مجلس الأمة المحترم حول مضمون
مشروع القانون، أم أنه يفضل منحه بعض الوقت لإعداد
ردوده؟

السيد وزير الثقافة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ أنا
جاهز للرد حالا.

السيد رئيس الجلسة: إذن، معالي الوزير جاهز وأظن
أنه على دراية تامة وملم بالموضوع وكل الاقتراحات؛ إذن،
الكلمة لكم سيدي الوزير، تفضل.

السيد وزير الثقافة: بسم الله.

سيدي رئيس الجلسة،

معالي الوزير،

السيد رئيس اللجنة المختصة ومقررها،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

بداية، أود أن أعبر عن كامل سعاداتي بهذا النقاش
الثري، المهم والمفيد، والذي أكد أهمية النص أو المشروع
وأهمية الكتاب في حياة الأمة.

قبل أن أناقش ماورد في أسئلة أو إثراءات الإخوة أعضاء
مجلس الأمة، أود أن أشير إلى أن هذا النص، عندما عرض
على المجلس الشعبي الوطني، تم إثراؤه ووقع التعديل على
40 مادة، بمعنى أن النص الأصلي عندما وصل إلى المجلس
الشعبي الوطني، أحدث فيه تعديلات وتغييرات كثيرة
وربما من بين الأشياء التي أود أن أقولها، وأوجه كلامي
للأستاذ السيد لمن شريط، أعتقد أنه كان يناقش وثيقة غير
الوثيقة التي وضعت بين يديه، لأن كثيرا من الأسئلة التي
طرحها وجدت إجابتها في التعديلات التي قام بها المجلس
الشعبي الوطني، لأنني كنت أتابع بعض المواد وحدث هذا
الاختلاف.

على كل حال، هذا لم ولن يغير من الأمر شيئا، لأن

فياحبذا لو هاته البحوث تنشر! أنا متأكد لو تقوم وزارة
التعليم العالي ووزارة الثقافة بنشر بعض الأبحاث، سوف
يسعى كل طالب أثناء إعدادة البحث، أن يكون بحثه
متميزا؛ وهذه عملية بسيطة جدا، لما ننشر كتاب رسالة
ماجستير أو دكتوراه بحوالي 200 صفحة أو 300 صفحة،
ماذا سيكلفني أنا؟ لكن سوف أخرج بحثا منشورا بالجزائر
من إنتاج جزائري.

للأسف، أبحاثنا الآن، أساتذتنا - معالي الوزير - أقول
لك وكثير من الطلبة الذين أشرف عليهم الآن، يأخذ
القرص المضغوط ويذهب إلى الأردن وبعد أسبوع يأتي
بكتاب، يذهب إلى القاهرة ويأتي بكتاب، يعطون له 100
نسخة فقط وفي بعض الأحيان يعطون له 50 نسخة فقط
والباقي يقومون هم بتسويقها هناك.

أنا أقول لك هناك أهم الكتب وأحسن الكتب التي
نشرت في الأردن، طبعا استغلها هؤلاء الأردنيون بمعية
الجزائريين الذين يشتغلون هناك في الأردن، فنشرت
الكتب في الأردن باسم الأردن وهي من تأليف جزائريين،
ولكم أن تبحثوا في هذا المجال.

إقتراح آخر، وهذا اقتراح للحكومة وليس فقط لكم.

هناك طبعا بعض الزملاء كانوا مدراء جامعات، وفيه
تخصيص ميزانية لشراء الكتب، وحضرتكم كنتم مديرا
للمكتبة الوطنية، قلت قد تخصص ميزانية لكل سنة،
ومع السرعة قد تقتني أي كتب، المهم في نهاية المطاف أننا
نستكمل المبلغ المرصود لهذا المجال!

نتمنى أن تأخذ ميزانية الكتب، شكلا مغايرا للميزانيات
السنوية، كأن تعطي ميزانية الكتب على مدار 3 سنوات
و5 سنوات، حتى يتاح الوقت الكافي للقائمين على هاته
المؤسسات لاختبار الكتب الأحسن، لأن بالسرعة وبالمدة
القصيرة، يمكن في نهاية المطاف... هؤلاء المستوردون يأتون
بكتب، أي كتب! أنا كنت مسيرا لكلية وجرى هذا الأمر،
وفي آخر المطاف تشتريها وتأخذها وتدخلها للمكتبة وتكون
غير فاعلة!

أستسمحكم معالي الوزير عن الإطالة، وأستسمحكم
- الحضور الكريم - في هذا الأمر وأتمنى لكم التوفيق
والنجاح في خدمة هذا القطاع الحساس لتنمية ثقافتنا،
أشكركم معالي رئيس الجلسة على هذا القبول وأشكر
الجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مهتما بالنسبة للجزائر، ولا ننكر وجود نضال كبير قامت به المكتبات وناشرون جزائريون منذ سنوات طويلة وقد ذكر بعضها: البعث، الشهاب، أيضا مؤسسات الطباعة التابعة للدولة آنذاك، كما أسهمت في نشر كم هائل من المؤلفات التي تشكل قاعدة ثقافية بالنسبة للثقافة الجزائرية وأسهمت أيضا في تعزيز ثقافة الاستقلال خاصة، وهذا مهم جدا، ونحن نستحضر دائما هذه التجربة الرائعة والرائدة ونشد على أيدي الذين واصلوا عملية النشر ومقاومة هذا الزحف الجديد في الثورة الرقمية التي أثرت على الكتاب الورقي.

في الجزائر حاليا يوجد أكثر من 800 ناشر، أقول هذا لأنني مدرك أن الأرقام دائما تحيد في بلادنا، لأنني في فترة إشرافي على المكتبة الوطنية، أمكنني الاطلاع على الناشرين الجزائريين، وعلى أسمائهم، وضعت قائمة آنذاك، لكن من بين 800 وزيادة، نجد أكثر من 500 بقليل من الناشرين المحترفين الذين يمتلكون سجلات تجارية ويقومون بصناعة الكتاب ونشره وبيعه وتوزيعه، لكن النسبة الأكبر من هؤلاء ظهرت بعد 2003، بالضبط بعد تنظيم السنة الثقافية للجزائر بفرنسا، لأن الدولة أظهرت إمكانياتها وإرادتها في دعم الكتاب وصناعته، فظهر كثير من الناشرين الجدد، وربما كثير منهم يفتقر إلى التجربة وإلى المهنية المطلوبة، حتى إنني دائما أقول هذا ومازلت عند مقفي، وأقوله للسيد لمين، فما أوردته في ذلك البرنامج التلفزيوني، تلك قناعات لم أتخل عنها ولن أتخلي عنها، لأنها حقائق أعرفها في واقع الحياة الثقافية وأعرف سوق النشر وأعرف ثقافة الناشرين وأعرف ما يحتاجه الناشر وأعرف أيضا حتى الإشكالات الواقعة بين الناشرين الجزائريين، أعرف هذا جيدا، لكنني سأسعى جاهدا إلى أن أقرب وجهات النظر، حتى نعزز أكثر منظومة الثقافة الوطنية، بعيدا عن هذه الاختلالات وهذه الاختلافات.

إذن، أكثر من 800 ناشر، ظهورا لسبب بسيط لأن الدولة تدعم الكتاب، بعض الناشرين يقومون بدور الوساطة فقط ويملك سجلا تجاريا، لكنه وسيط يحصل على بعض العناوين من وزارة الثقافة، بمناسبة قسنطينة عاصمة الثقافة أو تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية أو المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني أو الجزائر عاصمة الثقافة العربية أو غيرها، فهو لا يقوم بأكثر من دور وسيط، يأخذ الكتاب

ما تفضلتم به جدير بالمناقشة وجدير بالإثراء. طبعاً في البداية أود أن أتحدث عن الكتاب كقيمة تاريخية، الكتاب وجد منذ أن وجد الإنسان.

ولكن الكتاب الورقي - خصيصا - الذي شكل بالنسبة للإنسان الدافع نحو التطور ونحو المعرفة، ربما أجد حضوره الأكبر بعد اكتشاف مطبعة غوتنبورغ قبل 7 قرون، ربما اعتقد في عام 1461، إن لم تخني الذاكرة، وحاليا يشير كثير من الخبراء إلى أنه تم طبع ما يفوق 46 مليون عنوان، لا أقول كتاب أو نسخة ولكن عنوان، في كل مجالات المعرفة من فلسفة وطب وأدب ومعارف مختلفة.

إذن، الكتاب يجد حيزا كبيرا في حياة كل المجتمعات، لهذا فإن كثيرا من البلدان تضع وتجدد سياستها فيما يتعلق بالمعرفة.

الكتاب الورقي عمرٌ طويلا، لكنه فجأة منذ عام 1971 وجد منافسا شرسا له، ألا وهو الكتاب الإلكتروني، الكتاب الإلكتروني ظهر في عام 1971 عن طريق جامعة «إلينوي» الأمريكية المعروفة آنذاك، عندما كسبت جهاز كمبيوتر بقيمة 190 مليون دولار آنذاك، ونشرت أول وثيقة إلكترونية وتمثلت في وثيقة الاستقلال الأمريكي في 4 جويلية.

فالكتاب الإلكتروني بدأ يأخذ حيزا في حياة المجتمعات، وبدأ عدد كبير من المكتبات، خاصة في الغرب، يجد هذه المنافسة وبدأ نشاط الكتاب الورقي يقل، حتى إن بعض المكتبات أغلقت وتحولت إلى سوق الكتاب الإلكتروني، هذه حقيقة تاريخية وواقع نعيشه اليوم.

إذن، مايكل هارت هذا الذي كان وراء بروز أو نشوء الكتاب الإلكتروني، ناضل من أجل فكرة واحدة وهي الكتاب كالماء والهواء، وقد توفي منذ سنتين وترك وراءه مشروعاً مهماً، وهو أن يقوم بجمع الإرث الإنساني من المؤلفات والكتب التي لا تقع تحت طائلة حقوق التأليف وأسمائها «مشروع غوتنبورغ» وهو يتوفر على أكثر من 3 ملايين نسخة، من بينها عدد مهم من الكتب باللغة العربية. إذن، هناك مسعى إلى تحويل الكتاب إلى قيمة ديمقراطية أيضا في حياة الناس.

في الجزائر، نقول - وأنا أشاطر السيد موسى في إشارته - إلى أن هناك عملا كبيرا تم منذ الاستقلال بالنسبة لكبار الكتاب ورواد الثقافة الجزائرية، في أنهم تركوا إرثا

وتقرأ قائمة الأعمال الروائية الموجودة، كأعمال شيكسبير أو أعمال موليير أو أعمال كتاب معروفين، وأنت تختار وتضغط على الزر، قال تاجر البندقية لشيكسبير بـ 5 دولار أو 10 دولار، تضع وتضغط وتنتظر، بعد 5 دقائق يظهر لك العمل مطبوعا وجاهزا تقرؤه في محطة القطار أو في المطار، هذا لتقريب المعرفة وجعلها مادة استهلاكية لا تختلف عن أي مادة أخرى.

تطورت الوسائل الآن وصارت التكنولوجيا في خدمة المعرفة، بقرص مضغوط الآن يمكنك أن تحمل في جيبك 5000 كتاب، يعني شيعي مذهل ولا يمكن تصوره! هذه الثورة أعادت هيكل العقل الإنساني تماما، لكنها لم تؤثر على المعرفة بطرائقها التقليدية، فالكتاب الورقي له خصوصياته، الكتاب الورقي تحمله معك وله رائحة، ويمكنك أن تقرأه في أي مكان.

الكتاب الإلكتروني له خصوصية، لكنه يحتاج إلى طاقة، عندما تقرأ كتابا إلكترونيا أنت بحاجة إلى كمبيوتر والكمبيوتر يجب أن تكون فيه الطاقة، لا يوجد طاقة لا يمكنك أن تقرأ الكتاب الإلكتروني، تتصرف معه كما شئت، تكبر الصورة، تنقصها، تأخذ صفحات، له أيضا مزاياه، وبالتالي فلا هذا يقتل ذاك ولا ذاك يقتل هذا.

الكتاب والطفل، الطفل مهم ولكنه مهمل في حياتنا الثقافية، كثير من الناشرين يتجهون نحو إعادة طبع الكتب التي يجدون فيها ربحا، على أن يتوجهوا لطباعة كتاب الطفل، ولكن عندما يبادر بعضهم إلى طباعة كتاب الطفل في الجزائر، يأتون بأعمال جاهزة من بلدان في الغرب أو في المشرق ويعيدون طباعتها.

في بلد لا أذكره، في عام 1990 كانوا يطبعون سنويا 9000 عنوان في السنة - وأؤكد - بلد بقيمة الجزائر تنمويا واقتصاديا، من بين 9000 عنوان لا أقول نسخة، بل عنوان، يطبعون 1200 للأطفال، بمعنى أن الطفل في هذا البلد، يستيقظ كل صباح على 3 أو 4 نسخ جديدة أو عناوين جديدة، لكن كل هذه الكتب مستوحاة من تاريخ وثقافة هذا البلد، عندما ينشأ هذا الولد ينشأ على هذه الثقافة، معزز بهذه الثقافة، هويته ثابتة لا تتزعزع، وبالتالي فإنه عندما يبدأ ممارسة الحياة لاحقا يكون محصنا ومؤمنا.

إذن، نحن في وزارة الثقافة سنعمل على تشجيع وتكون الأولوية لمن ينشرون للطفل أولا، ولن ينشرون من التراث

يطبعه ويرسله إلى وزارة الثقافة في إحدى مؤسساتها: المكتبة الوطنية ومؤسسة الفنون المطبعية لتخزن الكتاب هناك.

هذا الشيء الذي جعل البعض يتساءل: لماذا الكتاب لا يصل إلى صاحبه ويأخذ منه 10 نسخ، كما تفضل به الأستاذ، الدكتور عبد القادر بن سالم؟ فعلا، الكتب موجودة، لكن هناك عملية توزيع لهذه الكتب على المكتبات العمومية، دور الثقافة والمكتبات الجامعية، لأن هذه تمت بتمويل الدولة، إذن تعود للمؤسسات، لأنها تشكل منفعة عامة في النهاية.

ثم إن هناك برنامجا مهما لدعم الكتاب وهو برنامج السيد رئيس الجمهورية وهذا برنامج مهم جدا أيضا وأسهم في دعم كم كبير من المؤلفين الجزائريين، حتى أن الأرقام، وهي موجودة بحوزة وزارة الثقافة، تشير إلى استفادة أكثر من قرابة 800 مؤلف جزائري من هذا الدعم، دعم الطبع. الآن أعود بعد هذه التوطئة إلى ما تفضل به الإخوة في المجلس من أسئلة.

الأخ، السيد العمري لكحل، أشكر لك ما تفضلت به وأشكرك على تهنتي؛ وأمل أن أوفق في هذه المهمة التي تتطلب دعم الجميع، لأن الثقافة ليست مهمة تقنية، هي قيمة يدخل فيها دعم المجتمع كله.

هل مات الكتاب الورقي؟ لا أعتقد أن الكتاب الورقي مات أو سيموت، لأن المعروف أنه عندما ظهر المسرح، قال الناس هذا آخر ما يمكن أن يبده الإنسان، وعندما ظهرت السينما قالوا لقد انتهى المسرح، وعندما ظهر التلفزيون قالوا انتهت السينما وانتهى المسرح، وعندما ظهر الفيديو قال انتهى التلفزيون والسينما والمسرح، وعندما ظهرت الأنترنت قالوا انتهى كل شيء، في حين أن كل هذه وسائط للمعرفة ووسائط للإبداع، لا هذه قتلت تلك ولا تلك أثرت على الأخرى، ولكنها كلها وسائل تقرب من الإنسان، هي طرائق للتعبير بوسائط جديدة.

إذن، الكتاب الإلكتروني لن يؤثر على الكتاب الورقي، على الرغم من أن هناك الآن وسائل متطورة جدا في تقريب الكتاب من الإنسان.

أعطيك مثلا مهما جدا، بعضنا أو كثير تحول في بعض شوارعنا، تجد أحيانا هذه الآلة التي تضع فيها قطعة معدنية وتضغط عليها فتخرج قنينة ماء أو مشروبا معينًا.

الآن في الغرب توجد أجهزة، مثل هذه، تصل أمامها

والأدب الجزائري. الفضاءات المغلقة وفي المكتبات والمكتبات الجامعية وغيرها بدليل أن معرض الكتاب الدولي الجزائري هو المكتب الأكثر مبيعا في العالم العربي، الجزائريون لا يشترون كتباً فقط ليخزنوها، بعضهم يتباهى بالمجلدات، ولكن الكثير يذهب لاقتناء عناوين معينة في مجالات معينة، إن كانت قانوناً أو تاريخاً أو علماً أو ديناً، يقتنيها ويحصل عليها ويقرؤها، الجزائري عندما تناقشه لاحقاً تجد أنه على اطلاع واسع بما ورد.

فحكمتنا يبدو قاسياً على أننا شعب لا يقرأ، نحن شعب يقرأ والحمد لله، نعزز هذا الآن بكثير من الآليات، تكون من خلال اهتمام وسائل الإعلام، وعندما نذكر وسائل الإعلام لا أقول فقط وسائل الإعلام العمومية ولكن الخاصة أيضاً مطالبة وملزمة أيضاً بالاهتمام بالثقافة ودعم الثقافة. المقترحات التي تفضلتم بها السيد العمري مهمة جداً، أنا معك في أن نركز على الكتاب الجزائري أولاً، إن لم نطبعه نحن لا نتظروا أن يطبعه غيرنا: «ماحك جلدك مثل ظفرك».

إذن، نهتم أكثر بطبع كتبنا ونجتهد في تسويقها، مشكلتنا أننا ننتج شيئاً مهماً جداً لكنه لا يسوق، أدب رائع لكن لا يسوق وتأكدوا أن الأعمال التي نالت جوائز مؤخرًا لكتاب جزائريين، لأنها فقط طبعت في الخارج فصارت معروفة.

لكن أن تطبع كتاباً هنا في الجزائر، يبقى في الجزائر، يولد ميتاً للأسف، نذكر كاتبة مثل أحلام مستغانمي، لما طبعت كتابها «ذاكرة الجسد» أول ما طبعت طبعته في الجزائر فبقي مخزناً في أقبية الجهة التي طبعت، لكن عندما طبع في بيروت، فلأنهم يمتلكون سعر الترويج والتسويق والتعريف بالكتاب، الآن هو في أكثر من 30 طبعة ونالت شهرة واسعة من أجله.

عندما يلجأ الجزائريون إلى الطبع إلى الخارج، وليس لأنهم لا يجدون سوقاً، فالسوق داخلية فقط، ولكنهم يريدون مزيداً من الانتشار ونحن نسعى إلى مزيد من الانتشار والإشعاع للثقافة الجزائرية، تصدير الكتاب الجزائري وترجمته، الترجمة مكلفة ولكننا نؤيدها، هي فعلاً مكلفة جداً، أنا أعطيكم مثلاً شخصياً، أنا عندي عمل روائي طبعت بالعربية وترجمته إلى الفرنسية، كلفته في الترجمة وحدها يمكن أن أقول لك 10 أضعاف ما أخذته

لنكون واضحين، أنا مع جزارة النشر الذي يعتمد بالدرجة الأولى على ثقافة البلد، والجزائر هذا البلد الممتد 10 آلاف سنة في التاريخ، يعني من رموزه ومن تراثه ومن أساطيره ومن قصصه، وكل هذه الأشياء بحاجة إلى أن تعاد صياغتها، إذن فالرسالة موجهة إلى كل الناشرين: الكتاب، الباحثين، الأدباء حتى يهتموا أكثر بكتاب الطفل ولهم الأولوية في التمويل.

مكتبة لكل بلدية، مشروع طموح، يبقى دائماً هدفاً نسعى إلى تحقيقه، لكن على الأقل في مرحلة أولى نقول كتاباً لكل طفل، مهم جداً أننا نربط الطفل بالكتاب. الكتاب يبدأ من البيت، لكنه يتعزز أكثر داخل المدرسة، المدرسة هي التي تحب للطفل الكتاب، إذا أوجدنا مكتبات داخل المدارس، فإننا نجعل الطفل أكثر قرباً. أزمة القراءة، وأنا أود أن أصحح هنا وأعود للأستاذين في موضوع المصطلحات.

عندنا مشكل كبير في الجزائر، في موضوع المصطلحات، حتى أننا - ربما، لأبأس إن قلتها - في السبعينيات كنا نملك وزارة وكنا نسميها وزارة البريد والمواصلات، في حين نملك وزارة أخرى إسمها وزارة النقل.

أعتقد أن النقل هي المواصلات، فكان الخطأ، لو قلنا وزارة البريد والاتصالات آنذاك كان يمكن أن نزيله.

إذن مسألة المصطلح مهمة، حتى أننا نقول الآن أزمة المقروئية، لا! بل أزمة القرائية، لأن المقروئية هو ما يقرأ في الكتاب! هل الأزمة في هذا الكتاب المقروء؟! فالمقروء، هو الذي يُقرأ؟ هو الكتاب.

إذن هل هي أزمة قرائية أم أزمة مقروئية؟ نطرح السؤال، هل الأزمة في نوعية الكتاب الذي يقدم أم أن الناس يعزفون عن القراءة؟ هذا السؤال، لحد الآن لم تتم أية دراسة علمية حول ما إذا كان الجزائريون يقرؤون أولاً يقرؤون، هذه يفترض أن تقوم بها مؤسسات متخصصة في مجال الإحصاء والاستطلاعات ويبرر الرأي، ولا يمكنني أن أقدم رأبي الشخصي، أنا أقول الجزائري يقرأ، لكن الجزائري لا يقرأ في الفضاءات المفتوحة كما نشاهد في الغرب، تراه يقرأ في المترو، في الشارع، في المطعم، هنا يمكن القول إن الجزائري لا يقرأ، الجزائري في الشارع يقرأ الجرائد، لأنه شعب مسيس، ولكن هناك من الجزائريين من يقرؤون في

هناك من يختص في الكتاب القانوني والاقتصادي والتاريخي والثقافي وبعضهم مختص في أدب الطفل وبعضهم مختص في الكتاب التقني والكتاب العلمي.

نحن نشجع هذا الاتجاه، لأنه يمكن من كسب تجربة أهم، لكن الشيء الآخر الذي أقوله أيضا وهي الكلفة العالية في حقوق النشر.

تأتي بكتب من الخارج تعيد طبعها في الجزائر، تشتري حقوقها، لكتاب جزائريين كبار وحتى كي نطبع كتب لا بد من أن نشترى هذه الحقوق، ولما مالك الحقوق يشعر بأنك بحاجة إلى هذا، يرفع السعر بصورة صاروخية، فهناك الكثير من المشكلات التي نواجهها، فمابالك بالكتاب العلمي إذا كنت تريد طبعه بالجزائر، فتأتي به من دور نشر خارجية؟ لهذا لاحظت أنكم تقولون إن هناك ناسا يطبعون كتبنا في الخارج، لأن كلفتها أقل، هذا أمر بسيط، ولكنهم يطبعون بعض الأشياء الجزائرية! لكن لو انعكس الأمر، وتأتي بكتب علمية وتقنية من الخارج وتطبعها هنا، ستكون كلفتها أكبر! لهذا لما تأتي بها من هناك وتدفع حق الجمارك، تكون أقل لأنك تدفع حقوقها فيزيد سعرها هنا، إذن الحقوق تكون أحيانا عائقا أمام تطوير النشر وتنوع النشر في الجزائر.

المذهب المالكي، أنا معك في أننا يجب أن نعزز أكثر حضور هذا المذهب الذي وحد هذه الأمة وعزز ارتباطها بدينها وبمعتقداتها - طبعاً - دون أن نغفل إخواننا الإباضية، الذين يقومون أيضا بعمل كبير للحفاظ أيضا على هذه الوحدة، وهذا يتطلب أيضا عملا كبيرا، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف تقوم بعمل مهم، خاصة فيما يتعلق بعقد كثير من الملتقيات الوطنية والدولية، بمشاركة بعض المراجع في هذا المجال وهذا مهم جدا.

يجب أن تعزز أيضا بطبع أكبر عدد من المؤلفات التي تخص هذا المذهب، خاصة وأن الجزائريين أسسوا لهذا المذهب، من خلال كثير من المؤلفات وأعتقد الأجرومية وحدها كافية لأن نستعيد من خلالها هذا الموقف.

هيئة مراقبة لحماية الطفل، أنا معك في أننا يجب أن نراقب كل ما يتوجه للطفل.

الأخذ بيد الناشرين الجدد، فهم بحاجة إلى مزيد من المهنية وأن يستفيدوا أكثر وألا يتحولوا إلى مجرد وسيط بين الوزارة والمكتبة وهو أن يكسب مالا دون أن يحقق منفعة مهنية له.

من حقوق من الناشر، لأن هناك معايير في الترجمة، هناك مترجم يترجم بالصفحة وهناك من يترجم بعدد الكلمات، كل واحد عنده طريقة.

والترجمة من العربية إلى الفرنسية تختلف ومن الفرنسية إلى العربية تختلف، فعدد المترجمين الذين ترجموا من العربية إلى الفرنسية قليل جدا، نادرا أن تعثر على واحد، فهي عصافير نادرة، أن تعثر على مترجمين يترجمون من العربية إلى لغة أخرى، أما من اللغات الأخرى إلى العربية فيوجد عدد معتبر من المترجمين، إذن يجب علينا أن ندرس واقع الترجمة في الجزائر ولا بد أن نخصص له أيضا حيزا مهما من اهتمامنا إذا كنا فعلا... أنا من أنصار دعم حركة الترجمة إلى كل اللغات، هناك خطوة مهمة قامت بها المحافظة السامية للأمازيغية، بترجمة عدد من الأعمال الأدبية لجزائريين إلى اللغة الأمازيغية، مهم جدا أن نترجم، حتى يكون هناك إشعاع للكتاب الجزائريين لدى قراء بلغات مختلفة، وهذا الشيء لا يقع عبثه فقط على وزارة الثقافة، لكن تدخل هناك أطراف عديدة تساهم في هذا.

معاهد الترجمة في الجزائر، بعضها ينتج مترجمين إداريين، لكن الترجمة الأدبية محدودة جدا، وهي تتطلب حسا مختلفا تماما، أما الترجمة الإدارية فهي ترجمة تقنية. تشجيع الكتاب العلمي والفكري أمر طبيعي، كلنا مع هذا المطلب، ولكن عندما تكون أنت منتج للمعرفة في بلدنا، يمكنك حينها أن تتحدث عن الكتاب العلمي.

أنا مع فكرة الأطروحات الجامعية من دون تحديد سقف لها، يتم نشرها من خلال - صحيح - ديوان المطبوعات الجامعية ويقوم بجهد وحسن حتى من جماليات ما يطبع، يجب أن تكون هناك سياسة وطنية لطبع كل المنتج العلمي الأكاديمي بكل أنواعه.

نحن في وزارة الثقافة نركز بالدرجة الأولى على المنتج الثقافي الأدبي، نطبعه، يعني كثير من رسائل الدكتوراه تمت عملية تحويلها إلى مؤلفات وكتب، طبعت في إطار قسنطينة، وفي إطار تلمسان، نسبة كبيرة من الرسائل التي أنتجتها الجامعة الجزائرية بمختلف الجامعات، لا أستثني جامعة دون أخرى، كان هذا، لكن فيما يخص الإنتاج العلمي، الحمد لله الآن بدأت تظهر عندنا بعض البوادر الإيجابية وهي أن بعض الناشرين الجزائريين المحترفين، بدأوا يتخصصون في أنواع معينة من الكتاب.

سعر الكتاب متعلق باقتصاد السوق، ولكن مع هذا تتدخل الدولة للضبط المباشر للكتاب .

كتاب يطبع في الشمال يباع بـ 200 دينار، ينزل للجنوب يقول له 300 دينار.

المواطن في الجنوب يدفع فاتورة هو ليس مسؤولاً عنها، 100 دينار إضافية، إذن الدولة تتدخل لمراجعة هذا الفارق وأيضا وتدعم أكثر الناشرين في الجنوب، يجب أن تشجع النشر في الجنوب .

دعم الكتاب والترجمة، كل هذه الأشياء، الإشكالات الثقافية، ذكرت عدم وجود لجان قراءة في دور النشر، صحيح فقليل من دور النشر عندهم لجان قراءة ويفترض دار النشر، أي دار نشر، أن يتوفر فيها شيئا، الأول لجنة قراءة تقرأ كل مايرد إليها وتقدم وجهة نظرها إن وافقت أو لم توافق .

والشيء الثاني، أن تكون هناك مصلحة للترويج والتعريف بالكتاب، الكثير من الكتب - كما قلت - تولد ميتة، يتعب كاتب سنوات وهو يؤلف كتابا ويصدر هذا الكتاب ولا يسمع به أحد، ولا بد للناشر أن يكون عنده لجنة قراءة، لمعرفة مضامين ما ينشره وأيضا لجنة ترويج لما ينشره لاحقا، هذه المسألة حيوية .

التوزيع مسألة كبيرة، والحمد لله، بلدنا واسع، وهو - كما يقولون - أكبر من بلد وأصغر من قارة، وعليه، فإن مسألة التوزيع تتطلب أيضا عملا، ونحن سنفكر مع الناشرين ومع المهنيين المختصين في هذا المجال، في كيفية دعمهم ومساعدتهم لإيصال الكتاب إلى أقصى نقطة في هذا البلد، لتمكينهم من الاطلاع على ما يصدر وما يخرج من المكتبات .

من يراقب ما كتب وما نشر في التظاهرات؟ طبعا في كل التظاهرات، أمر طبيعي، هناك لجنة تشرف على كل ذلك، فقبل أن تنتقي الكتب التي تطبع، تكون قد خضعت إلى مراقبة قبلية .

بعض الكتب - أحيانا - تظهر لاحقا فيها بعض الأشياء، في هذه الحالة، الإجراء ليس إجراء التضييق كما ورد، وهذه الملاحظة أقولها، هذا القانون واضح، هذا قانون ديمقراطي، لأن في فترة سابقة كانت بعض الكتب تعاني، قرأت الكثير عن بعض الكتب التي وجدت صعوبات في الصدور ونالت شعبيتها وشهرتها من منعها، الآن لا يمنع أي كتاب، يظهر الكتاب لكن إذا اعترض عليه طرف ما، فالقضاء هو الذي

اللغة العربية، تحدثت عن اللغة العربية وأنا جئت من المجلس الأعلى للغة العربية .

أذكر دائما بعض الإحصاءات المهمة، هذه واحدة من أهم وأثري اللغات في التاريخ وفي العالم، وأقول وأعيد ماقلته لاحقا، نحن لا نستخدم من معجم اللغة العربية سوى 0.04٪، معجم اللغة العربية معجم مشكل من 1235412 كلمة، يمكننا أن نستخرج من هذا المعجم 95 مليون فعل، ولكن نستخدم فقط 0.04٪، لا تقولوا إنه رقم ضعيف، لا! رقم مهم على أي حال، لماذا؟ لأن الإنسان تكفيه 3000 كلمة، كما يقول الخبراء، للتواصل .

6000 كلمة للتعبير، مثلا ليكتب رسالة 12000 كلمة للتفكير، مثلا لتكتب بحثا فلسفيا، فكريا، تكفيك 12000 كلمة، إذن فهذه اللغة ثرية، لكن مشكلتها ليس في اللغة ذاتها ولكن في المجتمع الذي لا ينتج معرفة بهذه اللغة، فقط!

تطوير أي لغة يكون بتحويلها إلى أداة للمعرفة وأن تنتج بها وتكتب بها، ويمكنني أن أتحدث بإسهاب في هذا الموضوع، أشكر السيد العمري على هذه .

الأخ عبد القادر بن سالم، قال مشروع القانون هذا جاء متأخرا، صحيح، لكن أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أصلا .

المادة (5) جمع التراث والمخطوطات، طبعا هذه مسألة لا بد منها، الاهتمام بالتراث هو حفظه وصيانته وهو ذاكرة الأمة وذاكرة هذا الشعب .

بعض الإحصائيات تشير إلى أننا نمتلك أكثر من 35000 مخطوطة في منطقة الجنوب، وكم هائل من الخزائن والمكتبات التقليدية الموجودة في الشمال .

صيانة المخطوط، تتطلب إمكانيات تقنية عالية الدقة، في المكتبة الوطنية نملك 4200 مخطوط، تخضع إلى علاج، أشبه بمریض ولا بد أن توفر له نوعا معينا من الدواء، إذن لا بد منه، لأن الرطوبة تؤثر بشكل كبير على مخطوطات تعود إلى 7 إلى 10 قرون، وأملنا أن نضع تصورا لكيفية رقمنة كل هذا الموروث وحفظه، لأن وجود 35000 مخطوط، يمكنه أن يفتح الباب أمام الباحثين الجزائريين في البحث في أغواره وفي أعماقه لمعرفة أشياء جديدة .

هذا بحث، هذا إرث تركه أجدادنا، فيجب أيضا أن يوظف توظيفا مفيدا للمستقبل .

بنوعية الحضور الذي نفكر في أن يكون في هذه المناسبة. بالنسبة للمكتبات البلدية، أقدم هنا رقما لكل الحاضرين، فيما أنجزته وزارة الثقافة، وهو موجه لكل الأسئلة التي طرحت، فعدد المكتبات المنجزة إلى حد الآن: 286 مكتبة، المشاريع المتبقية وهي بنسب مختلفة بعضها متقدم جدا وبعضها مازال في بدايته، 114 مشروع مكتبة. إلى جانب هذا، هناك البرنامج الخاص بالبلديات وهو أن كل البلديات تبادر إلى إنشاء مكتبات للبلدية خاصة بها، ضمن الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وهذا معروف، وعدد المكتبات المقيدة في هذا العنوان هي 1141، بمعنى بقيت 400 بلدية بحاجة إلى جهد لإنشاء مكتباتها. الآن السيد حسني سعدي، أنا معك في ألا ننظر فقط إلى الجانب الاقتصادي للكتاب، لأنه منفعة عامة والدولة الجزائرية تنفق الكثير من أجل ترقية الكتاب وانتشاره، لا بد من تطبيع العلاقة بين الكتاب والقارئ، هناك آليات كثيرة يمكننا أن نستخدمها في هذه المهرجانات، مهرجان «القراءة في احتفال»، الذي تنظمه الوزارة سنويا، مهم جدا، وهو يحفز الشباب، وهناك أيضا المكتبات المتنقلة التي تمتلكها وزارة الثقافة وتنقل خاصة في المناطق المحرومة لتصل إلى الناس وتجعلهم على تماس مع الكتاب.

الاهتمام بالكاتب والمؤلف والمبدع، طبع هذا أمر طبيعي في كل مجتمع، هناك اهتمام بالمؤلف، لأنه كنز بالنسبة لهذه الأمة، لأنه عقل منتج للمعرفة ومنتج للقيمة المضافة في المجتمع.

الربح - الله غالب - دائما صاحب التقنية، صاحب الإمكانيات هو الذي يأخذ النسبة العالية، الناشر والمطبعة، لأنك أنت أيضا كمؤلف لا يمكنك أن تستغني عن ناشر وعن طابع المصحف الشريف، هذه مسألة لا بد منها، يجب أن نشجع طبع المصحف الشريف في الجزائر، ونحن من خلال المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، سنعمل على وضع طبعة جزائرية خاصة بالمصحف الشريف، وسنعمل - إن شاء الله - من خلال هذه الطبعة على منافسة المصحف الشريف المستورد ونحد من عملية انتشاره.

الكتاب المدرسي، صحيح، بعض الأخطاء يجب أن ننبه إليها في الكتاب المدرسي، وربما التسرع، أحيانا، ولد هذه الأخطاء، وأنا التقيت في أكثر من مرة مع السيدة وزيرة التربية، بل وشاركت معها في ندوة حول مكانة الأدب

يتدخل لمنع هذا الكتاب من التداول وسحبه من السوق، ليس لنا أي مسؤولية في هذا المجال.

إذن، للمواطن الحق في أن يطبع والقضاء له الحق في المنع إذا ما اعترضت جهة أو مس أحدا في هذا الكتاب، وفي الحقيقة هذا معمول به في كل البلدان، في السابق كان (ISBN) الرقم المعياري الدولي الموحد للكتاب، كان دائما يخضع إلى نوعية هذا الكتاب.

صحيح، هناك كتب، طبعها، بعض الكتب المكشوفة، الفاضحة التي تؤثر على الوحدة الوطنية، هذا أمر طبيعي وفي كل البلدان موجود وليس بدعا ماورد في هذا القانون من بعض - لا أقول المحظورات - ولكن بعض الخطوط الحمراء التي يجب أن ندافع عنها جميعا، لأننا ونحن ندافع عن هذا، فلأنه لا يجب أن يكون عندك كتاب يروج للإرهاب، يروج للعنف، يسيء إلى الوحدة الوطنية وإلى أشياء كثيرة، فهذا أمر طبيعي وهو موجود في أي بلد، حتى البلدان العريقة في هذه المسائل، وقد رأينا الكتاب المشهور لـ «روجي كارودي» الذي طبع كتابه «البروتوكولات المؤسسة لدولة إسرائيل» رأيت ماذا جرى، وماذا جرى للكتاب، كل شيء له خطوط حمراء.

رفع نسبة حق المؤلف، أنا أؤيد هذا الحق، لأنه هو الأصل في الكتاب، يجب أن نناقش هذه المسألة، أن نرفع هذه النسبة من 10 أو 12٪ إلى أعلى، حتى نحفز الناشرين أكثر.

إقامة معارض بالجامعات، صحيح لا بد من وصول الكتاب إلى الجامعات وإقامة معارض.

أنا مؤخرا التقيت بمحافظ معرض الكتاب الدولي بالجزائر، ودعوته إلى أن يفكر في 03 معارض موسمية، عندنا المعرض الدولي للكتاب، ولكن بالمقابل يجب أن تكون لنا 3 مواسم كل 4 أشهر، أن يكون معرض للكتاب في الدخول المدرسي وفيه الكتاب المدرسي والجامعي وبذهب إلى هذا المعرض المتخصص والمهتمون.

ومعرض خاص بكتاب الطفل وآخر خاص بالكتب ذات الطابع القانوني والاقتصادي والتاريخي وغيره.

يجب أن نتعلم ثقافة التخصص في هذا المجال، أما أن نعمل دائما على أن تكون كل الكتب في السوق، فهذه نتركها للمعرض الدولي للكتاب.

وبالنسبة هذه السنة سيكون متميزا - إن شاء الله -

بمكان طبع كتب مهمة في المعرفة وفي التكنولوجيا في الجزائر، إذن كلفة الحقوق هي التي تجعل الناس يستوردون الكتب. ذكرت عملا هاما وهو رواية «نجمة» رائعة كاتب ياسين، مهمة جدا، ونحن نسعد أن قام بترجمتها أحد الأدباء الجزائريين، وهو سعيد بوطاجين، بعد أن كانت الترجمة الوحيدة تمت في بيروت، لكنه قام بترجمتها، وهو مشكور، لأنها من الأعمال الأدبية التي من الصعب جدا ترجمتها، لكنه اجتهد، ونحن نحياه، وندعو كل القادرين على الترجمة أن يترجموا أعمال بقية الكتاب الجزائريين، مثل أسيا جبار وغيرها من الكتاب المعروفين الذين يكتبون بالفرنسية وبلغات أخرى، فهذه المسألة نحن ندعمها ونحن جاهزون لدعم أي مبادرة تكون من هذا الطريق أو ذاك. أنا معك في أن نعمل على تنظيم صناعة سوق الكتاب وصناعة الكتاب في حد ذاته، لأن هذا من شأنه أن يعزز مكانة الكتاب لدى الطفل في الجامعة وفي البيت.

السيد محمد زكرياء، أشكر لك تدخلك المهم، لقد تأخر مشروع القانون، لكنه بفضل هذه المناقشة تأكدت أهميته، وقد شخصتم الوضع الثقافي في بلادنا وأنا أشكركم وأشاطركم فيما تفضلتم به. المطالعة أمر طبيعي، يجب أن نعيد مادة المطالعة، وقد أزيلت في نهاية السبعينيات، وعادت قبل سنوات فقط إلى المدرسة.

المطالعة هي التي تربط الطفل بالكتاب، يجب أن نعزز أكثر هذا الجانب، سياسة الكتاب والمؤلف مع الناشر، هذه هي الجدلية التي نسعى إلى تحسينها.

الموهوبون يحظون باهتمام كبير لدينا؛ وكثير من أبناء الجزائر الموهوبين طبعوا أعمالهم في سن 14 أو 15 سنة؛ أنا شخصيا قدمت روايتين لبننتين، مازالتا في الثانوية وطبعتا روايتين، من أهم ما يمكن أن يقرأه الإنسان.

ففي الجزائر خامات مهمة، هذا البلد الذي أنجب بالأمس أبوليوس وأنجب خيرة الأسماء التي تزين المشهد الثقافي العربي والعالمي، إذن فالجزائر هي مشتلة مهمة للإنتاج، فنحن نرعى هذه المواهب ونشجعها. جمع التراث، هذه مسؤولية تحدثت عنها.

البراي، هذه أيضا من المسائل التي أشار إليها مشروع القانون؛ وأنا أتحدث عن كتاب آخر وهو الكتاب المسموع، وهذا الكتاب المسموع هو الآن الأكثر انتشارا، يسمعه فاقد

الجزائري في الكتاب المدرسي، وناقشنا هذه المسألة، أعتقد أننا مستقبلا سنعيد النظر في كثير من الأشياء وهذا مهم جدا.

النصوص التطبيقية، أمر طبيعي، لا يمكن لأي قانون أن يستغني عن نصوص مكملة تطبيقية، لأن هناك بعض التفاصيل التي لا يمكن أن ترد في نص القانون وهناك إحالات لا بد منها.

الأستاذ المجاهد، السيد عمار ملاح، أشكر له هذا التدخل المهم والذي شخص فيه واقع النشر في الجزائر، وأبان عن معرفة دقيقة بواقع سوق الكتاب وكيفية.. صحيح أنا تكلمت عن تكلفة الكتاب في الجزائر، هي باهظة، بالرغم من أن وزارة المالية تدخلت في كثير من المناسبات، عبر قانون المالية، في تخفيض النسب، في إزالة بعض الرسوم، لتحسين أداء الناشرين الجزائريين، إلا أن سوق الورق في حد ذاته يرتفع بصورة مذهلة في العالم، وأنا أتحدث مع الناشرين دائما يقولون إنه كلما ارتفع سعر الورق، نرفع السعر، ليس لديه خيار آخر.

الكتب المدرسية، صحيح، سعرها مقبول، لأن العملية تتم مباشرة مع وزارة التربية، لأنها هي التي تمكن عددا من الناشرين المكرسين في الساحة من الطبع؛ وبالتالي فإنها تشترط دائما في دفتر الشروط أن يكون السعر مقبولا، ولا يمكن تصور كتب مدرسية أو شبه مدرسية ألا تكون في متناول أبناء الجزائر في كل المناطق، صيغ الطبع، فيه طابع تطلب منه طبع كتاب، فيقول لك أعطيك 10٪ وأنا أتكفل بكل شيء ويسدد لك المبلغ قبل أن يطبع الكتاب، وبعضهم يقول لك، لا يا أخي كتاب الأدب لا يسوق! الشعر لا يسوق! الرواية لست أدري؟! إذن فهم يعرفون السوق ويعرفون المنتج، يقول لك الكتاب الأدبي أخسر فيه، فإذا أردت أن تطبع إدفع من جيبي وأنا أطبع فقط وأنت خذ وسوق الكتاب والله يسهل عليه، هذه موجودة، وكثير من المؤلفين نشفق عليهم، لأنهم صاروا يحملون كميات من كتبهم ويسوقونها بطرق أو بأخرى، هذا مؤلم!

إذن، فوزارة الثقافة ستتدخل في هذا المجال، وهذا القانون أساسا هو لخدمة الكتاب المتجه للمجال الثقافي، فسنعكفي مثقفينا ومبدعينا عناء اللجوء إلى هذه الطريقة غير المناسبة.

إذن شراء الحقوق -للأسف- هو الذي جعل من الصعوبة

البصر وأيضا يستفيد منه عامة الناس .

الناس الآن صاروا يستعملون كتباً مسجلة، أنت تخرج من زرالدة، تأتي إلى العاصمة، تقضي ساعة ونصف في الطريق، هذا الوقت كاف لكي تستمع إلى كتاب كامل، من خلال جهاز (MP3)، أو غيره. فالكتاب المسموع صار موضة منتشرة، خاصة في الغرب لاستثمار الوقت الضائع. تعزيز لجان القراءة، أمر طبيعي .

التصريح المسبق من وزارة الثقافة، هذا أمر لا جدال فيه. بدت المادة (55) فيها عقوبات مخففة، أعتقد أننا عندنا نصوص أخرى تطبيقية يمكنها أيضا أن تعزز هذا التشديد لمنع التخفيف؛ وأما بالنسبة لقانون الإيداع القانوني، فهو موجود منذ عام 1995 وهو القانون رقم 95-16، وهو مطبق، لكن للأسف، ناشرو الكتب وغيرهم لا يلتزمون به؛ وأعتقد أن 30٪ فقط من الناشرين يقومون بالإيداع القانوني، وهذه مسألة مهمة، وأنا سأعمل على ضبطها، لأنني كنت في المكتبة الوطنية وأعرف ذلك وأنا مارست النشر، ولأنني مؤلف، والآن في موقعي في الوزارة سنعمل على ضبط هذه المسألة، حفاظا على الموروث الوطني من المؤلفات .

إستفادة الأجانب من تخفيضات في هذه المناسبات، أولا، القانون ينص على أنه يبيع 50 نسخة فقط، لن يأتي بـ 5000 نسخة وبييعها، العدد محدد بـ 50 نسخة ومن الإصدارات الجديدة؛ إذن فالمسألة محددة وليس هناك عملية تهريب للعملة الصعبة، لأن كل شيء يتم ضمن الضوابط القانونية وضمن الإجراءات المعمول بها. الأستاذ لمين شريط، أشكر لك هذا التدخل، فأنا قلت إن قناعتي لم تتغير فيما قلته في تلك الحصة؛ تحدثت عن المتنبي.

هذه السنة هي سنة المتنبي بعد مرور 1100 سنة على وفاته، شاعر العربية الأكبر، وأحد رموزها الكبيرة، وهو يدرس في جامعات أجنبية، أعرف جامعة في بريطانيا تدرس مقياسا اسمه المتنبي، لمدة 6 أشهر، الطلبة يدرسون المتنبي وحده ! نأمل أننا نصل في مرحلة ما، أن ندرسه - على الأقل - لمدة 3 أو 4 ساعات ! وسنعمل - ربما - على إحياء هذه الذكرى، لأن المتنبي هو رمز للنبوغ الشعري .

وتحدثت عن ضعف المقرئية - كما تفضلت - وأنا قلت القرائية .

الطبع في الخارج، عنده - طبعا - جانب تجاري وجانب الشهرة، فالكتاب له الحق في أن يكسب شهرة، لكن تبقى الحقوق هي حجر الزاوية في هذا. غياب الكتاب العلمي، فهو منعدم أو سعره مرتفع، تحدثت عن هذا.

تقديم إحصاءات حول المكتبات، ذكرت العدد بالنسبة لظاهرة قسنطينة، سيكون هناك معرض للكتاب في نهاية التظاهرة، تعرض فيه الكتب التي نشرت بهذه المناسبة. بالنسبة للتعريفات، ما هو الكتاب والنشر، لقد تفضلت وقلت إن هذا مجرد حشو، أنا أعتقد - وأنا خريج المدرسة الوطنية للإدارة ودرست قليلا القانون - أنه من الأدبيات دائما، أن تحدد بعض المفاهيم الأولى، حتى لا يقع الإلتباس على المتلقي، وأعتقد أنها تعطي فسحة للمطلع على النص أكثر من أن تضعه في خانة مغلقة.

صحيح أنا معك في بعض الكلمات لا يليق بها، مثلا «سلسلة الكتاب» أنا معك، فيه بعض الترجمات غير موفقة، إذن نأمل أن تراجع لاحقا.

من يراقب الكتب، حتى لا يتعارض مع ما ورد في النص، الأستاذ شريط، بعض الأشياء التي أوردتها والملاحظات هي كانت ثمرة اجتهاد منك، لكن هذا كان يمس النص الذي لم يحدث عليه التعديل، وهذا هو.

أعطيك مثالا: أنت قلت، لماذا نركز فقط على وسائل الإعلام العمومية دون الخاصة؟ أقول لا، فالخاصة مذكورة وموجودة، وكل التعديلات والإثراءات تمت في المجلس الشعبي الوطني، فليس هناك أي تضيق، من خلال هذا القانون على الكتاب، بالعكس هو أعطى فسحة وحدد المجالات وحدد الأدوار وحدد أيضا المسؤوليات، لهذا كان لا بد منه؛ فسوق الكتاب كانت تعيش حالة فوضى غير منظمة، الآن مشروع هذا القانون بعد أن يصادق عليه - إن شاء الله - سيأخذ حيزا في التطبيق؛ وإذا ما لاحظنا وجود بعض الاختلالات، من دون شك سنعالجها لاحقا.

فيما يتعلق بالمكتبة، مكتبة قسنطينة، المشروع قائم، لكن المكان الذي اختير له في قسنطينة - للأسف - تبين أن فيه حفريات أثرية، وإلى حين استكمال هذه الحفريات، حينها يكون لنا رأي مفيد في هذه المسألة؛ ومن حق قسنطينة أن تستفيد من مشروع كهذا.

الأستاذ موسى تمارتازة، شكرا على التدخل وعلى

أن يستفيد من هذا الامتياز. إنشاء صندوق خاص بالأمازيغية، أعتقد أننا نحن نتعامل مع ثقافة وطنية واحدة، وعندنا صندوق واحد يسع الجميع، فهو يسع الكاتب الذي يكتب بالأمازيغية والكاتب الذي يكتب بالعربية والذي يكتب بأي لغة أجنبية أخرى، إن رأينا فيه ما يصلح لأن يطبع، إذن فكل أبناء الجزائر شركاء في هذا المجال.

المطالعة والقراءة في قلب المنظومة التربوية، وأؤيدك تماما وهو الرهان الحقيقي للحفاظ على قيمة الكتاب في البيت. السيد عبد الكريم قريشي الذي أختتم به واسمحو لي فقد أطلت.

السيد عبد الكريم، تحدث أيضا عن ظاهرة مخيفة، وهي لجوء أبنائنا إلى مقاهي الأنترنت ويأتي بعمل بحث جاهز، فيطبعه ويذهب به، أنا تكلمت مع بعض التربويين، وقلت لهم أن يطلبوا من الطلاب - على الأقل - أن يأتوا ببحوثهم مكتوبة بخط اليد ويسألوا عنها، فإن طلب بحث حول عالم من علماء الرياضيات في فترة معينة، مثلا الخوارزمي، يبحث الطالب في الأنترنت، في غوغل، ويأتي بمجموعة من المعلومات وبخصوص هذه المسألة، يجب على المعلمين أن يقوموا بدور مهم في توجيه الطلبة وألا يقبلوا منهم مثل هذه البحوث الجاهزة، التي هي جهد ناس آخرين؛ طفل عمره 12 أو 13 سنة، يأتي ببحث لشخص جامعي، ضليع في هذا المجال! فهذه المسألة يجب أن ننتبه إليها ويجب أن نراقبها. ترقية الترجمة، أنا مع الترجمة، ولكن قلت لكم إن كلفتها عالية، ولكن سنسعى لإيجاد آليات لهذا العمل.

النقص في استيراد المجلات العلمية، أولا المجلات العلمية هذه يضبطها قانون الإعلام، فهي تخص قانون الإعلام، بمعنى أنها ليست من مهام وزارة الثقافة، ولكن بإمكانني أن أقول، صحيح، بعض المجلات المهمة ذات الطابع العلمي، الطبي والتكنولوجي يحتاجها طلبتنا، الآن صارت فيه آليات وصار الاشتراك عن طريق شبكة الأنترنت و(CERIST) يعطي للجامعيين والمختصين مفتاحا تفتح به ويمكن أن تطلع على كل المجلات التي تنزل عن طريق (PDF) وتطالعها بأكملها وتحصل على ما تريد، إذن هناك عملية اختزال للوقت والكلفة.

الأجانب في المعارض، أنا تحدثت عن هذا. المقترحات وإمكانية الطبع، مثلا 50 على المستوى

الملاحظات الهامة، أنا ما زلت عند رأيي، في أن هذا القانون جاء لتنظيم سوق الكتاب ولتنظيم صناعة الكتاب وليس هناك أي تضيق، لأننا عملنا بالمعايير المعمول بها في أي دولة أخرى؛ وليس هناك أي ارتهان للحقل الثقافي، نحن نعم بحرية واسعة وليس هناك مصادرة لأي كتاب، على الأقل في السنوات الأخيرة، حسب معاشتي أنا في الحقل الثقافي، بل إن هناك الآن كتبا موجودة في الساحة، فيما ما يقال ولكنها موجودة، وهذا هو الهامش الواسع لحرية التعبير.

كبار الكتاب الجزائريين يطبعون في الخارج أنا أشجع أن يطبع الجزائريون في الخارج، إن كان هدفهم هو منح الأدب الجزائري إشعاعا إضافيا، لكن - على الأقل - أن يبدووا بطباعة أعمالهم في الجزائر أولا، حتى يكونوا قريبين من مجتمعهم ومن قرائهم في الجزائر.

أما الانطلاق من الخارج فهو مهم جدا، فبعضهم يلجأ إليه ولا أعتقد أن هناك موانع للطبع، وأنا قلت قبل قليل، إن الجهة الوحيدة، الكفيلة بمصادرة الكتاب ومنعه من التداول، هي الجهة القضائية وليست الوزارة أو غيرها.

إيصال الكتاب إلى المحرومين، أنا معك في هذا، والدولة تدعمه بشكل كبير، شخصا، لما نخرج في لقاءات في الخارج ونتحدث مع مثقفين ونقول لهم إن الدولة تطبع، فيقال لنا أما زالت عندكم الثقافة الاجتماعية؟! أما زال الدعم الاجتماعي موجودا؟! نعم هو موجود! يطبع لك وتأخذ أموالك وتمنحك الدولة سكنا ولا تدفع شيئا! شيء عادي!

السياسة الاجتماعية عندنا تحير الكثير، لما نذكرها في مواقع معينة، مع إعلاميين ومثقفين في الخارج.

فالكاتب موجود، أنا لما كنت في اتحاد الكتاب الجزائريين، عملت على طبع 2013 عنوانا، يعني 213 كاتباً جزائرياً شاباً، من بين الذين استفادوا من هذه العملية، كم هم نسبياً؟ على الأقل 90٪ من أبناء الجزائر العميقة، لا أعرفهم ولم أرهم! فالجزائري من حقه أن يستفيد من هذه العملية. طبعنا لهم وفرحوا، تجده في النعامة، في الجلفة، في تبسة، في خنشلة، في ورقلة، في تلمسان، في تيزي وزو، في بجاية وفي كل المناطق، طبعوا وفرحوا وسجلوا حضورهم بعنوانين. وعملنا على ترجمة 35 عملاً لكتاب لم يكونوا مدركين أنه يمكننا القيام بهذا العمل، إذن فكل جزائري له الحق في

المحلي، أنا أؤيدك، فبعض الولايات بادرت إلى هذا ووصلتني بعض الأعمال المهمة التي طبعت في بعض الولايات، وهي منجزة بشكل جيد، وطبعت على الصعيد المحلي لكتاب محليين في مطابع محلية، هذا مهم جدا وهذا الذي نريده، أن كل منطقة تستفيد من الإمكانيات المتاحة لديها.

جائزة الكتب المترجمة سنويا، هذه فكرة مقبولة جدا وتتطلب الإثراء مع الأطراف التي يمكنها أن تدخل في هذا المجال كوزارة التعليم العالي مثلا.

نشر أفضل الرسائل الجامعية، تحدثت عن هذا وكذلك شراء كتب من الخارج، أيضا، قلت - أحيانا - نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نقنتي آخر ما أصدرته بعض دور النشر المتخصصة في بعض المجالات التي تهمننا كثيرا.

في الختام، ليس لي إلا أن أشكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على هذا الإثراء، وأملني أن أكون وفقت في تقديم بعض الإيضاعات لصالح هذا القانون، وأطمع طبعا في أن تصادقوا عليه، ليكون إضافة لقطاع الثقافة وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الثقافة، ممثل الحكومة على رده هذا؛ وأظن أنه رد على جميع انشغالات الإخوة المتدخلين، الشكر ذاته موصول أيضا إلى اللجنة المختصة، على العمل المقدم ولكل الزملاء المتدخلين في إثراء النقاش حول مضمون مشروع هذا القانون. بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة
والدقيقة العاشرة زوالا

تدخل كتابي
للسيد صالح دراجي
عضو مجلس الأمة
حول مناقشة نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب

عليه وسلم، فقال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم «إقرأ باسم ربك الذي خلق». وما القراءة إلا أحد سبل العلم الرئيسية والتي دعا إليها ديننا الحنيف، قال تعالى: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» سورة الزمر (آية 9)، وقال أيضا: «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات» سورة المجادلة (آية 11).

وقد جعل الرسول صلى الله عليه وسلم إطلاق الأسير من أسرى غزوة بدر إما بالفدية وإما أن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة! فهذا دليل واضح على الاهتمام البالغ، عكس ما نراه في بلادنا، حيث نجد الأمم أعطت ولا تزال تعطي اهتماما كبيرا بالفكر والثقافة وقامت بتدليل الصعوبات وتيسير كل السبل أمام القراء، فقد ألفوا الكتب التي تناسب الفرد في مراحل عمره المختلفة وركزوا على الأطفال وأغرقوهم بالنشرات والمجلات والقصص والكتب الخاصة بهم، حيث تقدم المعلومة بشكل جذاب فينشأون على حب القراءة، فصارت المطالعة عندهم هواية الأكثرية، الرجل والمرأة والصغار يجلسون في كل الأماكن، فيطالعون؛ وكذلك في الحافلات وكل وسائل النقل ويقرؤون حتى في الطواير، عند اقتناء حاجياتهم في البنوك وأثناء انتظار الحافلة أو المترو.

هذا الاهتمام البالغ بالقراءة جعلهم يتقدمون عن غيرهم، والكتاب دائما رفيقهم، وفي الصين تحرص على تنشئة الأجيال على القراءة الواعية الهادفة وعندهم مثل يقول: «إذا أردت أن تعرف مستقبل أمة فانظر إلى ما يقرؤه أطفالها». للقراءة فوائد عديدة المنافع، ففي القراءة راحة للذهن وتنمية للعقل، كما تعود الشخص احترام الوقت وعدم إضاعته عبثا، لأنه يدرك أنه لا معنى للحياة ولا قيمة لها إلا بالجد والمثابرة وكثرة الاطلاع.

إذن، سيدي الرئيس، إذا صلح الكتاب المنتج في بلادنا والمستورد، فإن الفكر ينمو ويرقى وبالتالي يتحقق التقدم

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير الثقافة،
معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
إطارات الدولة المرافقة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

تعد القراءة من بين المهارات الأساسية التي تركز عليها النظم التربوية الحديثة، حيث تمكن المتعلم من الحصول على المعرفة واكتساب مهارات أخرى مثل الاستماع والكلام والكتابة.

تعتبر القراءة من أهم المعايير التي تقاس بها المجتمعات في مجال التقدم أو التخلف العلمي والحضاري، فالمجتمع القارئ هو الذي ينتج الثقافة والمعرفة ويعمل بتطويرها بما تكون الشخصية النامية المبدعة المبتكرة، وتشكيل الفكر الناقد للفرد وتنمية ميوله واهتماماته، فالقراءة هي من دون شك العملية الأساسية في فهم التراث الثقافي والوطني، والاتصال بتراث الآخرين ومختلف العلوم، وعن طريقها ينمي الفرد قدراته الذهنية ويوسع آفاقه.

لكن من يتأمل واقع المجتمع الجزائري، عن واقع القراءة وتأثيرها، يدرك التراجع المخيف الذي تشهده القراءة بشكل رهيب؛ وهذا يعود إلى قلة عدد المكتبات وتضاؤل أعداد دور النشر، حتى أصبح الكتاب لكثير من الأجيال الناشئة نسيا منسيا وحتى في الجامعات؛ ومن الأسباب: ثورة المعلومات الرقمية والإنترنت والكمبيوتر.

هذه ظاهرة مؤسفة وخطيرة للإهمال الذي تناله القراءة، خاصة في بلادنا، لأن للقراءة مكانة عظيمة في ديننا الحنيف، فهي الوسيلة المثلى لتحصيل العلم والمعرفة وقد أكد عليها القرآن أول نزوله، وكوننا أبناء «أمة إقرأ» التي هي أول كلمة خاطب بها جبريل (عليه السلام) سيدنا محمد صلى الله

والنهضة للأمم؛ وبذلك فإنه لا حضارة ولا هوية بلا إبداع ولا إبداع بلا معرفة، فالحضارة لن تأتي من الفراغ.

من هذا المنطلق، فإن غرس جذور التجديد والإصلاح وتعويض ما فات يتم من خلال بناء الشباب بناء سليما؛ وذلك بتلقين أساليب ومهارات القراءة الحديثة والسعي نحو الكتاب وإعطاء المثقف مساحة أكبر والتركيز على دور الوالدين في توثيق الصلة بين الطفل والقراءة منذ نشأته، كما أن هذه الانطلاقة تتطلب استراتيجية شاملة تتلاحم فيها أدوار جهات متعددة، ألا وهي الأسرة والمدرسة والإعلام والمراكز الثقافية ودور الشباب.

يسعى مشروع القانون الذي ناقشه اليوم والمتعلق بأنشطة سوق الكتاب في 60 مادة، موزعة على 3 ألوان، إلى ضبط آليات السوق وكذا جميع الأنشطة المتصلة بسلسلة الكتاب وذلك بوضع جملة من القواعد والمبادئ الرامية إلى تكريس الكتاب كقطاع استراتيجي.

- الباب الأول: أحكام عامة 7 مواد،

- الباب الثاني: أنشطة وسوق الكتاب 44 مادة،

- الباب الثالث: أحكام جزائية 7 مواد،

- الباب الرابع: أحكام انتقالية 2.

كما يضع عددا من القواعد المرتبطة بخصوصيات الكتاب ومحتواه وبممارسة أنشطة ومهن الكتاب، لاسيما النشر والطبع والتسويق وتنظيم الكتاب الرقمي وبيع الكتاب بطريقة إلكترونية ووضعه في متناول المواطن في ظروف مماثلة على كامل التراب الوطني، مع تطوير أساليب الوصول إلى الكتاب العلمي والتلقيني.

- حسب النقابة الوطنية لناشري الكتاب (سنال) التي أعابت على هذا القانون، أنه أعد من بدون التشاور مع المختصين وأصحاب المهنة، ما صحة هذا الكلام؟

- كيف يمكن إعادة الاعتبار لحب القراءة عند أولادنا؟

- لابد من إعادة النظر في كيفية تطوير وتشجيع تأليف

الكتاب المنتج بالجزائر وتسويقه وتوزيعه والاستغلال الفعال لترويجه، من طرف كل وسائل الإعلام، سواء كانت مكتوبة أو مرئية.

- لابد من انتهاج سياسة فعالة من شأنها ترقية ودعم الكتاب الجزائري.

- إعادة دور مديريات الثقافة على مستوى الولايات.

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 12 رمضان 1436
الموافق 28 جوان 2015

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587